

د. عبد العزيز حجازي وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون
٦ شارع بولس هنا - النفي - الجيزه
هاتف: ٣٢٧٦٠٠٥٦٦ - ٣٢٧٦٠٠٥١٧ (٢٠٢٢)
فاكس: ٣٢٧٦٠٠٢١٥ (٢٠٢٢)
محمول: ٠١٠٠١٦٩٩٣٢١ (٢٠٢٢)
البريد الإلكتروني: dramhegazy@crowe.com.eg
الرقم البريدي: ٢١٣٢

تقرير تأكيد مستقل عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة البنك

الى السادة / مجلس إدارة بنك الكويت الوطني مصر

الى السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

المقدمة

قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة بنك الكويت الوطني مصر عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسئوليية الإدارة

إدارة البنك هي المسئولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة كما هو موضح في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، كما أن مسئوليية الإدارة تمتد إلى تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئوليية المراجعة

تحصر مسئوليتنا في اختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وإبداء استنتاج في ضوء الاختبارات التي تم أداؤها وقد قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكيد رقم (٣٠٠) "مهام التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتحطيم وإداء عملية التأكيد للحصول على تأكيد بأن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خالي من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

ويشمل اختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والإطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً وغيرها من إجراءات جمع الأدلة المناسبة وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- الحصول على تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المعد وفقاً للتنموذج الصادر من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات المعتمد من مجلس الإدارة.
- مقارنة مكونات تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة مع مكونات التنموذج الصادر من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية المعد وفقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ المؤرخ في ٢٦ يوليو ٢٠١٦.

- الحصول على النظام الأساسي للبنك بمكونات التقرير فيما يخص الجمعية العامة ومجلس الإدارة.
- الحصول على لائحة العمل المعتمدة من مجلس الإدارة، التي تتضمن تحديد مهام اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ونوع عملها والصلاحيات الممنوحة لها خلال هذه المدة.
- الحصول على تشكيل مجلس الإدارة خلال العام وموافقة الجمعية العامة والجهات الرقابية.
- الحصول على موافقة مجلس الإدارة على تشكيل اللجان خلال العام.
- الحصول على الهيكل التنظيمي المعتمد من مجلس الإدارة لإدارات البنك المختلفة.
- الحصول على تقرير مجلس الإدارة السنوي طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.
- الحصول على الإفصاح الدوري للمعلومات (المالية وغير المالية) للبورصة المصرية.
- الاطلاع على محاضر اللجان المشكلة من قبل مجلس الإدارة والمعقدة خلال العام.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وقد أعد هذا التقرير لتقديمه إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بناءً على تكليف إدارة البنك، وليس لأي غرض آخر.
وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا لغرض الذي أعد من أجله.

الاستنتاج

إن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة المشار إليه أعلاه يعبر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبه الهامة - عن مدى التزام البنك بقواعد الحكومة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ استناداً إلى التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحكومة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة.

مراقبي الحسابات



أ. د. محمد عبد العزيز حجازي

سجل المحاسبين والمراجعين ٩٥٤٢

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٦٠

د. عبد العزيز حجازي وشركاه Crowe

القاهرة في ١٦ فبراير ٢٠٢١

مقدمة

أعد هذا التقرير لبيان الممارسات الفعلية والخاصة بتطبيقات الحوكمة "بنك الكويت الوطني - مصر" لكونه أحد الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية وملزم بتطبيق ما يصدر عن الهيئة العامة للرقابة المالية وما جاء بالمادة رقم (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة وكذلك تعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٣ أغسطس ٢٠١١ وأيضاً مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والنظام الأساسي للبنك.

هذا وسيتم عرض هذا التقرير ملحاً به تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعايير المراجعة المصرية ضمن تقرير مجلس الإدارة المعد للعرض على الجمعية العامة.

سيتم أيضاً إرسال التقرير للهيئة العامة للرقابة المالية بعد توقيعه من مسئول الاتصال للبنك بشكل منفصل عن التقارير الدورية الأخرى ويرفق به تقرير مراقب الحسابات عن صحة ما ورد في هذا التقرير.

ياسر الطيب



نائب رئيس مجلس الإدارة،

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

تقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة

الخاص ببنك الكويت الوطني - مصر

بيانات عن البنك

الجدول التالي يبين البيانات الأساسية للبنك.

اسم الشركة	بنك الكويت الوطني - مصر
غرض الشركة	مزاولة كافة العمليات المصرفية والمالية داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بالعملة المصرية وبغيرها من العملات الأجنبية.
المدة المحددة للشركة	25 سنة
القانون الخاضع له الشركة	قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 ولائحته التنفيذية
آخر رأس مال مرخص به	اثنين مليار وخمسمائة مليون جنيه مصرى
آخر رأس مال مدفوع	مليار وخمسمائة مليون جنيه مصرى
اسم مسئول الاتصال	كريم زكريا كمال
عنوان المركز الرئيسي	القاهرة الجديدة - التجمع الخامس - قطعة رقم 155 - القطاع الأول بمركز المدينة (الجمع الخامس) - ص.ب 229-الرمز البريدي 11835
أرقام التليفونات	26133978 26149374
الموقع الإلكتروني	www.nbk.com.eg
البريد الإلكتروني	IR@nbk.com.eg

الجمعية العامة للمساهمين

تعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان و المكان اللذين يحددهما إعلان الدعوة و ذلك خلال الثلاثة أشهر التالية (على الأكثـر) لنهاية السنة المالية للبنـك، و لا يجوز انعقادـها إلا في مدينة القاهرة و يتم نشر الإخطـار بـدعوة الجمعـية العـامة قبل وـاحـد وـعشـرون يومـاً من تاريخـ الانـعقـاد و يتمـ النـشرـ مـرتـينـ فيـ صـحـيقـيـنـ يومـيـتـينـ عـلـىـ أـنـ يـتمـ النـشرـ فـيـ المـرـةـ الثـانـيـةـ بـعـدـ انـقـضـاءـ خـمـسـةـ أيامـ عـلـىـ الـأـقـلـ مـنـ تـارـيخـ نـشـرـ الإـخـطـارـ الـأـوـلـ وـيـكـونـ حـضـورـ الـمـسـاـهـمـيـنـ لـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ بـطـرـيـقـ الـأـصـالـةـ أوـ الـإـنـابـةـ وـلاـ يـجـوزـ لـالـمـسـاـهـمـيـنـ غـيرـ أـعـضـاءـ مـجـلـسـ الـإـدـارـةـ أـنـ يـنـبـيـبـ عـنـهـ أـحـدـ أـعـضـاءـ مـجـلـسـ الـإـدـارـةـ فـيـ حـضـورـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ بـشـرـطـ لـصـحةـ الـنـيـابةـ أـنـ تـكـوـنـ ثـابـتـةـ فـيـ توـكـيلـ كـتاـبـيـ وـأـنـ يـكـوـنـ الـوـكـيلـ مـسـاهـمـاـ.

هيكل الملكية

النسبة %	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	المستفيد النهائي	حملة 5% من أسهم الشركة فاكثر
%94.93	142,396,386	بنك الكويت الوطني	بنك الكويت الوطني
%94.93	142,396,386		الاجمالي

مجلس الإدارة

- يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية وضع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، وتنزعة المخاطر، ومعايير الحوكمة بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في تنظيم أعمال البنك وتحمـلـ كـافـةـ الـمـسـؤـلـيـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـسـلـامـةـ الـمـالـيـةـ لـبـنـكـ وـالـحـفـاظـ عـلـىـ مـصـالـحـ الـمـسـاـهـمـيـنـ وـالـمـودـعـيـنـ وـأـصـحـابـ الـمـصـالـحـ الـآخـرـيـنـ مـعـ التـركـيزـ عـلـىـ إـدـارـةـ الـمـخـاطـرـ وـحـوـكـمـتـهاـ وـتـعـزيـزـ نـظـمـ الرـقـابـةـ الـداـخـلـيـةـ وـأـعـمـالـ التـنـقـيقـ الـداـخـلـيـ وـالـخـارـجيـ.
- يتـأـلـفـ مـجـلـسـ الـإـدـارـةـ الـحـالـيـ مـنـ مـبـعـةـ أـعـضـاءـ،ـ مـنـ بـيـنـهـ 3ـ غـيرـ تـنـفيـذـيـنـ وـ2ـ مـسـقـلـيـنـ وـ2ـ تـنـفيـذـيـنـ مـنـ مـخـلـفـ الـمـجاـلـاتـ وـالـخـبرـاتـ.

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على المهام الآتية:

- اعتمـادـ التـوجـهـاتـ الـاسـتـراتـيـجـيـةـ وـالـاهـدـافـ الـرـئـيـسـيـةـ لـبـنـكـ وـالـإـشـرـافـ عـلـىـ تـنـفيـذـهاـ وـالتـأـكـدـ مـنـ نـشـرـهاـ بـيـنـ الـعـامـلـيـنـ.
- اعتمدـ هيـكلـ التنـظـيـميـ وـتـحـدـيدـ هيـكلـ الصـلـاحـيـاتـ وـالـمـسـؤـلـيـاتـ فـيـ الـبـنـكـ.
- اختيارـ كـبارـ التـنـفيـذـيـنـ مـنـ أـعـضـاءـ الـإـدـارـةـ الـعـلـيـاـ بـالـبـنـكـ وـالـإـشـرـافـ عـلـيـهـمـ وـاستـيـدـالـهـمـ إـذـاـ لـزـمـ الـأـمـرـ وـذـكـ بـعـدـ اـخـذـ رـأـيـ الـمـسـئـولـ التـنـفيـذـيـ الرـئـيـسيـ.
- الإـشـرـافـ عـلـىـ الـإـدـارـةـ الـعـلـيـاـ بـالـبـنـكـ وـمـتـابـعـةـ اـدـائـهـاـ وـمـسـاءـلـةـ الـإـدـارـةـ وـالـحـصـولـ مـنـهـاـ عـلـىـ شـرـحـ وـتـغـيـيرـ وـاضـحـ لـمـوـضـوـعـ الـمـسـائـلـةـ،ـ وـيـنـبـغـيـ
- أنـ يـتـاحـ لـأـعـضـاءـ مـجـلـسـ الـإـدـارـةـ كـافـةـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـادـيـةـ وـالـهـامـةـ فـيـ الـوقـتـ الـمـنـاسـبـ حـتـىـ يـتـمـكـنـواـ مـنـ تـقيـيمـ اـدـاءـ الـإـدـارـةـ.
-
-

- الاجتماع دوريا بالإدارة العليا وإدارة المراجعة الداخلية بالبنك لمراجعة ومناقشة السياسات المعتمدة بها ومتابعة التقدم في خطوات تنفيذ أهداف البنك الاستراتيجية ويتبع على اعضاء المجلس غير التنفيذيين الاجتماع سويا بحضور رئيس المجلس منه على الأقل سنوياً وبدون حضور اعضاء المجلس التنفيذيين.
- الرقابة والاشراف على اعمال البنك مع مراعاة الا تضم مهام المجلس ممارسة الاعمال التنفيذية حيث يكون ذلك من اختصاص الإدارة العليا.
- رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة البنك واعضاء مجلس الإدارة والمماليحين بما في ذلك اساءة استخدام اصول البنك واسوءة استغلال عمليات الاطراف المرتبطة، بالإضافة الى وضع قواعد تنظم ما يمكن لرئيس واعضاء المجلس والعاملين بالبنك ان يتلقونه من هدايا، وينبغي ان يقوم المجلس بالإصلاح اللازم، بما في ذلك الاصلاح للبنك المركزي المصري عن سياسات البنك المتعلقة بتجنب التعارض في المصالح والمعلومات الخاصة بالمعاملات مع الاطراف المرتبطة.
- اعتماد اعضاء المجلس لسياسات الاصلاح ومراجعتها دوريا والاشراف على تنفيذها وذلك في إطار احكام القانون والمعايير الدولية.
- التقييم الدوري المستمر لفاءة وفاعلية سياسة وممارسات الحكومة والرقابة الداخلية بالبنك.
- نشر ثقافة الحكومة بالبنك وتشجيع جميع العاملين والإدارة العليا على تطبيق ممارسات الحكومة.
- الارراك والفهم الوعي للبيئة الرقابية والقانونية التي تحيط بالبنك مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية وضرورة استمرار الحوار بين اعضاء المجلس والجهات الرقابية بما يحقق القائم المتباين لوجهات النظر بغية تحقيق السلامة المالية للبنك.
- تخصيص الوقت الملائم والجهود المناسبة من كل الاعضاء لحسن انجاز المجلس لمهامه.
- الموافقة والتصديق على الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر ومراجعتها دوريا واعادة تقييمها، وكذلك الفهم الوعي للمخاطر التي يتعرض لها البنك ووضع حدود مقبولة لها والتأكد من اتخاذ الإدارة الخطوات اللازمة لتعريف وفيات ومتابعة ومراقبة المخاطر وفقاً للسياسات والاستراتيجيات الموضوعة.
- اعتماد المجلس للسياسات الخاصة بأسرع ادارة تكنولوجيا المعلومات ومراجعتها دوريا وبالتحديد فيما يتعلق بتأمين ملامة وسرية المعلومات بالبنك.
- اعتماد السياسات الخاصة بالمرتبات والمكافآت ومراجعتها واعادة تقييمها دوريا بما يتفق بمستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك.
- الاجتماع بصفة دورية منتظمة لا تقل عن ثمان مرات خلال العام، وذلك بناء على دعوة رئيس المجلس، أو كلما رأى رئيس المجلس مبررا لذلك وللمسئول التنفيذي الرئيسي بالبنك أن يطلب من رئيس المجلس دعوته للانعقاد على أن يكون مصحوبا بجدول الأعمال التي يرغب في عرضها.

تشكيل مجلس الإدارة

فيما يلي تشكيل مجلس الإدارة حتى نهاية ديسمبر 2020، بموجب جلسة مجلس الإدارة الإجرائية بتاريخ 16 يوليو 2019 لتشكيل مجلس الإدارة ولجان المجلس لدوره 2019 - 2022 وكذلك بموجب جلسة مجلس الإدارة بتاريخ 12 يوليو 2020 لتعيين عضو مستقل:

مسلسل	اسم العضو	صفة العضو	عدد	جهة التمثيل	تاريخ الالتحاق	(التنفيذي / غير تنفيذي) الأسم	الملوكة
1	السيد / ياسر عبد القدوس	غير تنفيذي	2019/06/26	بنك الكويت الوطني			
2	السيد / علاء الدين عبد القادر الطيب	تنفيذى	2016/07/13	بنك الكويت الوطني			
3	السيد / وليد جمال الدين عبده أحمد السيوسي	غير تنفيذى	2014/10/01	بنك الكويت الوطني			
4	السيد / علاء الدين عبد القادر المصيبي	تنفيذى	2015/11/10	بنك الكويت الوطني			
5	السيد / عبد الأمير تقطلان فاضل	غير تنفيذى	2019/06/26	بنك الكويت الوطني			
6	الدكتور / خالد مرسى صيام	غير تنفيذى - مستقل	2019/05/09				
7	السيد / أحمد عبد السلام عبد الرحمن أبو دومه	غير تنفيذى - مستقل	2020/05/13				

تجدر الإشارة إلى ما يأتي:

► وافق البنك المركزي المصري في خطابه بتاريخ 15 ابريل 2020 على تعديل صفة السيد/ ياسر عبد القدوس الطيب لتصبح "نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي" لـبنك الكويت الوطني - مصر.

► وافق البنك المركزي المصري في خطابه بتاريخ 15 ابريل 2020 على مد مدة عضوية السيد/ وليد جمال الدين عبده أحمد السيوسي (غير تنفيذى) بمجلس إدارة البنك ممثلاً لـبنك الكويت الوطني - الكويت، وذلك حتى انتهاء دورة المجلس الحالية (2019-2022). ومن الجدير بالذكر أنه تمت الموافقة على تمديد عضوية السيد/ وليد جمال الدين السيوسي كعضو مجلس إدارة غير تنفيذى حتى انتهاء دورة المجلس الحالية بموجب قرار مجلس الإدارة في جلسته رقم 1 لعام 2020 بتاريخ 9 فبراير 2020، بناء على توصية لجنة الحكومة والترشيحات في جلستها رقم 2 لعام 2019 بتاريخ 19 ديسمبر 2019 شريطة استيفاء موافقة البنك المركزي المصري.

► وافق البنك المركزي المصري في خطابه بتاريخ 21 مايو 2020 على تعيين السيد/ أحمد عبد السلام عبد الرحمن أبو دومه عضواً (غير تنفيذى - مستقل) بمجلس إدارة البنك، استكمالاً للمدة المتبقية للمجلس الحالي للبنك (2019-2022). ومن الجدير بالذكر أنه كان قد تم ترشيح المهندس/أحمد عبد السلام عبد الرحمن أبو دومه للانضمام إلى عضوية مجلس إدارة بنك الكويت الوطني - مصر، بموجب قرار مجلس الإدارة بالتمرير رقم 1 لعام 2020 بتاريخ 14 يناير 2020، بناء على توصية

» لجنة الحكومة والترشيحات في جلستها رقم 2 لعام 2019 بتاريخ 19 ديسمبر 2019، كعضو غير تنفيذي مستقل شريطة استيفاء موافقة البنك المركزي المصري واعتماد هذا القرار في الجمعية العامة العادية القادمة للبنك.

» تقدم السيد/ عمر طارق حامد وهبي باستقالته من عضوية مجلس إدارة بنك الكويت الوطني - مصر بتاريخ 24 سبتمبر 2020 وتم قبول استقالته في اجتماع مجلس الإدارة رقم 6 لعام 2020 بتاريخ 4 أكتوبر 2020.

السيرة الذاتية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين

السيدة / شيخة خالد علي البحر

(رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني - مصر)

انضمت السيدة/ شيخة البحر إلى بنك الكويت الوطني في عام 1977، وتشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني منذ مارس 2014. كما وتشغل عضوية العديد من اللجان الإدارية لدى المجموعة. وترأس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني - لبنان، ومجلس إدارة شركة الوطني للاستثمار، ومجلس إدارة بنك الكويت الوطني - فرنسا، وتشغل عضوية مجلس إدارة كل من بنك الكويت الوطني (الدولي) - المملكة المتحدة ومجلس إدارة شركة بنك الكويت العالمي لإدارة الأصول، ومجلس إدارة البنك التركي (تركيا). انضمت كذلك إلى عضوية الأمانة العامة للمجلس الأعلى الكويتي للتخطيط والتنمية في العام 2017. تتمتع السيدة/ البحر بخبرات واسعة في مجالات الشخصية، وتمويل المشاريع، والخدمات الاستشارية، وإصدار المستدات، وتمويل المشاريع بنظام B.O.T، وعمليات الإصدار الأولي، وشهادات الإيداع الدولية، وطرح الأسهم للاكتتاب الخاص.

السيدة/ البحر حاصلة على شهادة البكالوريوس في التسويق الدولي من جامعة الكويت، والتحقت بالعديد من البرامج والدورات التدريبية المتخصصة في جامعة هارفرد للأعمال وجامعة ستانفورد وجامعة ديو克 في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد / ياسر عبد القدس الطيب

(نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الكويت الوطني- مصر)

تم تعيين السيد/ ياسر عبد القدس الطيب في منصب العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني - مصر في يونيو 2019 بعد ما شغل منصب نائب العضو المنتدب منذ يناير 2017. وتم تعيينه نائب رئيس مجلس الإدارة في أغسطس 2019 كما تم تعيينه كرئيس تنفيذي في أبريل 2020.

التحق السيد/ الطيب ببنك الكويت الوطني - مصر في مايو 2008 وخلال هذه الفترة شغل منصب رئيس قطاع أسواق المال حيث تولى الإشراف وإعادة هيكلة القطاع والذي يضم الخزانة، المؤسسات المالية والأوراق المالية. ويمثل حالياً السيد/ الطيب بنك الكويت الوطني - مصر كنائب رئيس مجلس إدارة شركة الوطني كابيتال لتكوين المحافظ المالية وصناديق الاستثمار. شغل أيضاً منصب عضو مجلس إدارة (مستقل) في شركة المصرية لإعادة التمويل العقاري منذ 2006 حتى 2016.

يتمتع السيد/ الطيب بخبرة تمتد أكثر من ثلاثين عاماً في مجال أسواق رأس المال، الخزانة وإدارة المحافظ. قبل التحاقه ببنك الكويت الوطني - مصر حيث شغل منصب رئيس إدارة المحافظ ذات الدخل الثابت في بلتون لإدارة الأصول من 2005 حتى 2008 ومدير

الخزانة وخدمات الأسواق المالية في بنك أمريكان إكسبرس - مصر من 1994 حتى 2005 وعمل في بنك مصر الدولي من 1989 حتى 1994.

الميد/ الطيب حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة القاهرة عام 1987 وشارك في العديد من البرامج التدريبية المحلية والعالمية من خلال أمريكان إكسبرس- لندن ، درمنز بنك- فرانكتورت و سلمون برازيرس - لندن.

السيد / وليد جمال الدين عبد الله أحمد السيفي
(عضو مجلس إدارة غير تنفيذي بنك الكويت الوطني - مصر)

انضم السيد/ وليد جمال الدين السيفي إلى مجموعة بنك الكويت الوطني في عام 1998، ويشغل منصب رئيس مجموعة الالتزام والحكمة لمجموعة بنك الكويت الوطني منذ فبراير 2020، كما يشغل السيد/ السيفي عضوية العديد من اللجان الإدارية لدى المجموعة، وشغل أيضاً عضوية مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي.

عمل السيد/ السيفي سابقاً كنائب رئيس مجموعة المخاطر ومسؤول الالتزام للمجموعة وقبل التحاقه بمجموعة بنك الكويت الوطني، عمل السيد/ السيفي لدى شركة أرثر أندرسون العالمية في مجال الاستشارات والمراجعة والمحاسبة القانونية.

يتقن السيد/ السيفي بخبرة طويلة تمت لأكثر من 25 عام في مجالات إدارة المخاطر، والالتزام، وأسس الحوكمة، ومكافحة الجرائم المالية، وكذلك المحاسبة والمراجعة، كما انه لدى السيد/ السيفي خبرة واسعة في مجال تخطيط كفاية رأس المال وفقاً لمعايير بازل الدولية وسيناريوهات اختبارات الضغط الخاصة برأس المال والسيولة، وخطط التعافي، ذلك فضلاً عن القوانيں والتشریعات والتعليمات الرقابية المحلية والدولية. خلال مسيرته المهنية في المجموعة، ساهم السيد/ السيفي في تطوير الإطار العام لإدارة المخاطر والالتزام الرقابي على مستوى المجموعة وذلك باتباع أفضل الممارسات العالمية الرائدة في قطاع الصناعة المصرفية.

الميد/ السيفي حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من مصر، وعلى درجة الماجистر في إدارة المخاطر من المملكة المتحدة، وهو أيضاً حاصل على درجة الماجистر التنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الاميركية في بيروت، وعلى الدبلوم العالي في إدارة المخاطر والزمالة من معهد إدارة المخاطر بالمملكة المتحدة (FIRM) ، وعلى شهادات مهنية أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية تشمل كل من شهادة محاسب قانوني معتمد CPA، وشهادة مراجع داخلي معتمد CIA، وشهادة محل مخاطر معتمد CRA، وكذلك شهادة اختصاصي معتمد مكافحة غسل الأموال CAMS، كما شارك في العديد من برامج المدراء التنفيذيين في جامعة هارفرد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد / علاء الدين عبد القادر السيسى
(عضو مجلس إدارة تنفيذى - رئيس قطاع المخاطر بنك الكويت الوطني - مصر)

يشغل السيد/ علاء الدين عبد القادر السيسى حالياً منصب رئيس مجموعة المخاطر لبنك الكويت الوطني - مصر. التحق بالبنك في عام 2008 حيث شغل عدة مناصب منها مدير عام ورئيس مجموعة المخاطر من أكتوبر 2008 حتى ديسمبر 2011 ومدير عام أول ورئيس مجموعة الأعمال من ديسمبر 2011 حتى أكتوبر 2014 ورئيس مجموعة المخاطر والالتزام والحكمة حتى فبراير 2018. مثل السيد/ السيسى بنك الكويت الوطني - مصر كعضو مجلس إدارة في الشركة المصرية للاستعلام الائتماني من سبتمبر 2015 إلى يونيو 2019.

يتمتع السيد/ المسئي بخبرة مصرافية تمت ثلاثة عاماً في عدد من البنوك التجارية الدولية في مجال إدارة المخاطر وتمويل الشركات والخدمات المصرافية الإسلامية وأيضاً في مجال أسواق رأس المال وفي أبحاث الأسهم.

قبل التحاقه ببنك الكويت الوطني - مصر عمل السيد/ المسئي في عدة مؤسسات عالمية منها: ميتي بنك - جمهورية مصر العربية، بنك الانتمان السويسري - جمهورية مصر العربية، البنك المصري الأمريكي، بيت التمويل الأمريكي - لوس أنجلوس كاليفورنيا، أتش سي للممورة وبنك الجزيرة - جدة - المملكة العربية السعودية.

السيد/ المسئي حاصل على بكالوريوس العلوم في الهندسة ودرجة الماجستير في إدارة المشاريع ودرجة ماجستير أخرى في إدارة الأعمال من جامعة واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ عبد الأمير قحطان فاضل

(عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ببنك الكويت الوطني - مصر)

يشغل السيد/ عبد الأمير قحطان فاضل منصب نائب مدير عام رئيس الخدمات المصرافية الدولية للأفراد - مجموعة الخدمات المصرافية الدولية، في بنك الكويت الوطني - الكويت.

التحق السيد/ فاضل ببنك الكويت الوطني في سبتمبر 2011 حيث شغل منصب المدير التنفيذي - رئيس إدارة الشراائح - مجموعة الخدمات المصرافية للأفراد - الكويت .

السيد/ فاضل مسؤول تنفيذي ومصرفي، يمتلك خبرة واسعة في إدارة الأعمال المصرافية للأفراد (البنوك التقليدية والإسلامية) في الأسواق الإقليمية، كما يمتلك المهارة والخبرة في زيادة الحصة السوقية وإثراء تجربة العملاء وتطوير استراتيجية الخدمات المصرافية الرقمية.

قبل التحاقه ببنك الكويت الوطني - الكويت عمل السيد/ فاضل في عدة مؤسسات مالية إقليمية منها: البنك العربي ومصرف أبو ظبي الإسلامي.

السيد/ فاضل حاصل على بكالوريوس في الرياضيات وماجستير في الاقتصاد المالي من الجامعة الأمريكية في بيروت. وماجستير في إدارة الأعمال من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT).

الدكتور / خالد سرى صيام

(عضو مجلس إدارة مستقل ببنك الكويت الوطني - مصر)

يشغل الدكتور / خالد سرى صيام حالياً منصب رئيس معهد الدراسات القضائية والقانونية بالبحرين منذ عام 2015 ومدرس القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة عين شمس منذ عام 2002.

تتد خبرة الدكتور / صيام الأكademie والمحلية إلى أكثر من 28 عاماً في المجال القانوني والمالي، ساهم خلالها في إعداد العديد من التشريعات الاقتصادية، خلال عمله مستشاراً قانونياً لوزير التجارة الخارجية وزعير المالية ولوحة المركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص. في الفترة من عام 2003 إلى 2008، و من أهم هذه التشريعات قانون الضرائب الجديد وتعديلات قانون التمويل العقاري

والتأجير التمويلي وقانون المحاكم الاقتصادية وتعديلات قانون سوق رأس المال بإضافة نشاط التوريق وقانون إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية وقانون تنظيم الشراكة مع القطاع الخاص.

كما ساهم الدكتور / صيام في تنفيذ جانب هام من عملية الإصلاح التنظيمي والرقابي لسوق رأس المال في مصر خلال عمله نائباً لرئيس الهيئة العامة لسوق المال ونائباً لرئيس الهيئة العامة للرقابة المالية ورئيساً للبورصة المصرية ومديراً تنفيذياً لمعهد الخدمات المالية في الفترة من 2008 إلى 2013.

وقد تم اختيار الدكتور / صيام كعضو مجلس إدارة من ذوي الخبرة في مجالس إدارة العديد من المؤسسات الاقتصادية الهامة كما يأتي:

- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (2009-2017)
- هيئة تطوير تكنولوجيا المعلومات (2012-2014)
- شركة مصر المقاصة (2011 حتى 2018)
- بنك القاهرة (2013-2017)
- الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري (2014-2019)
- الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس (2016-2019).
- بنك الاستثمار القومي (2017 حتى الآن).
- البريد المصري (2018 حتى الآن).

وقدم الدكتور / صيام الدعم القانوني لمؤسسات حكومية مالية واقتصادية في عدد من الدول منها الأردن وكينيا وجزر الدومينican وأوغندا، وذلك من خلال تعاونه مع كل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية.

الدكتور / صيام حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة عين شمس عام 1991 ودرجة دبلوم العلوم الجنائية ودرجة دبلوم القانون الخاص من كلية الحقوق جامعة عين شمس كما حصل على درجة الدكتوراه في العلوم الجنائية من جامعة جان مولان ليون فرنسا في عام 2001.

المهندس / أحمد عبد السلام عبد الرحمن أبو دومة
(عضو مجلس إدارة مستقل بينك الكويت الوطني - مصر)

المهندس / أحمد أبو دومة هو خبير اتصالات مخضرم، ولديه خبرة تتدنى لأكثر من 27 سنة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. قاد الكثير من مشغلي الاتصالات في مراحل الانطلاق والتحول، كما أشرف على محفظة عمليات تنتشر في 14 دولة عبر 3 قارات. شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة موبابلي (شركة اتحاد اتصالات) وهي ثاني أكبر مشغل اتصالات في المملكة العربية السعودية من يناير 2017 وحتى سبتمبر 2019، قاد خلالها عملية التحول للشركة والتي تبلغ قيمتها السوقية 5 مليارات دولار وحجم إيراداتها السنوية نحو 3.4 مليار دولار.

ساهم المهندس / أبو دومة في إنشاء جمعية المصريين خريجي أفضل 20 كلية إدارة أعمال عالمية، مجموعة T20، استجابة لمبادرة دعا إليها مكتب الرئيس المصري في منتصف 2014، لدعم مبادرات الإصلاح الاستراتيجي للحكومة المصرية. خلال العامين والنصف التاليين، قاد المهندس / أبو دومة فريق عمل مجموعة T20 بوزارة التخطيط، وكذلك عمل كمستشار الاستثمار لرئيس الهيئة الاقتصادية بمنطقة قناة السويس كعمل تطوعي، إلى جانب كونه عضو مجلس إدارة من ذوي الخبرة في الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA).

شغل المهندس/ أبو دومة منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة أوراسكوم تيليكوم القابضة (OTH) والمدرجة ببورصتي لندن والقاهرة، والتي بلغت قيمتها السوقية 3.6 مليار دولار. وكذلك شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لوحدة أعمال آسيا وأفريقيا بمجموعة Vimpelcom والمدرجة بناما، خلال الفترة من 2011 وحتى 2014.

خلال الفترة ما بين 2009 و2011، قاد المهندس أبو دومة عملية تحول شركة Banglalink ببنجلاديش كرئيس تنفيذي للشركة. قبل ذلك، في الفترة 1998-2008، كان من ضمن الفريق الذي أطلق شركة موبينيل - حالياً أورانج إيجيبت، كما شغل بها العديد من المناصب العليا الاستراتيجية والتجارية والخططية. وقبل ذلك عمل بشركات IBM و Datum IDS.

ترأس المهندس/ أبو دومة العديد من مجالس إدارات الشركات من بينها:

- باكستان موبайл للاتصالات المحدودة، باكستان
- أوراسكوم تيليكوم، بنجلاديش.
- Sotelco Ltd، كمبوديا.
- Millicom Lao Co.Ltd.Laos جمهورية لاوس.

كما شغل عضوية العديد من مجالس الإدارات منها:

- الهيئة القومية لتنظيم الاتصالات (NTRA)، مصر.
- Global Telecom Holding، مصر
- الاتحاد الدولي للاتصالات المحدودة، المملكة المتحدة.
- Vimpelcom، هولندا، كعضو في مجلس الإدارة التنفيذي.
- Orascom Telecom Ventures Ltd، مصر.
- Oratel انترناشونال المحدودة، مالطا.
- أوراسكوم تيليكوم الجزائر.

يحمل المهندس/ أبو دومة بكالوريوس العلوم في هندسة الإلكترونيات والاتصالات، جامعة القاهرة عام 1992. وقد تلقى جائزة تحفيظ أعمال الاتصالات من الاتحاد الدولي للاتصالات ITU ومقره سويسرا. كما أكمل المهندس/ أبو دومة برنامج التنفيذي الدولي (IEP) من كلية INSEAD للأعمال في فرنسا وسنغافورة.

رئيس مجلس الإدارة

يرأس مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي يكون مسؤولاً بصفة رئيسية عن حسن أداء المجلس بشكل عام ويقع على عاتقه مسئولية إرشاد وتوجيه المجلس وضمان فاعلية أدائه، ويجب أن يتحلى بالخبرة المطلوبة والكفاءات والصفات الشخصية التي تمكنه من الوفاء بمسؤولياته بما في ذلك ما يلي:

- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناء على دراسة شاملة بالموضوع مع ضرورة التأكيد من وجود آلية مناسبة لضمان تنفيذ فاعلية تلك القرارات في الوقت المناسب وأسلوب متابعتها.
- تشجيع النقاش والنقد وضمان إمكانية التعبير عن الآراء المعارضة ومناقشتها في إطار عملية اتخاذ القرار.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للبنك مع ضرورة تجنب التعارض في المصالح.

- الحفاظ على روابط الثقة بين كافة أعضاء المجلس وخاصة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين مع ضرورة تدعيم علاقه المجلس كل بالإدارة العليا بالبنك.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من فاعلية نظام الحوكمة المطبق لدى البنك وكذلك فاعلية أداء لجان المجلس.
- التأكد من قيام كل أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يشمل مدى الالتزام العضو بواجبات وظيفته والاحتياجات اللازمة لرفع كفاءته.
- دعوة مجلس الإدارة للجتماع بصفة دورية منتظمة لا تقل عن ثمان مرات خلال العام، ووضع جدول أعماله.

العضو المنتدب

رأس العضو المنتدب للبنك الإدارية التنفيذية العليا وله أوسع السلطات لإدارة شئون البنك المالية والإدارية حسب ما يراه مناسباً لمصلحة البنك العامة وضمن إطار السياسة العامة المحددة من قبل مجلس الإدارة وهو المسؤول عن تحديد الأهداف الطويلة والقصيرة الأجل والتي تضمن تحقيق النمو للأرباح ومحسن استخدام الأصول والموارد لتحقيق الفاعلية المالية للبنك وفيما يلي بعض مسؤولياته ومهامه:

- إعداد وتتنفيذ استراتيجية وخطة البنك المعتمدة من مجلس الإدارة.
- رئاسة العمل التنفيذي بالبنك وإدارة أمور البنك اليومية والإشراف على سير العمل في جميع الإدارات ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة، واتخاذ ما يراه من قرارات بانتظام العمل وتحقيق الأهداف.
- العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للبنك والمعتمدة من مجلس الإدارة والتسيق مع مجموعة بنك الكويت الوطني.
- الإشراف والتسيق على إقامة وتطوير علاقات جيدة للبنك مع البنوك والمؤسسات الأخرى في المنطقة بالإضافة إلى الجهات الرقابية.
- يشرف على وضع السياسات التنظيمية وإجراءات العمل التي تسمح بتوفير العاملين المناميين للبنك واجتذاب مجموعة جيدة من المديرين التنفيذيين والإدارة العليا لتحقيق أفضل النتائج والتحقق من أن نظام المكافآت والحوافز يكفل جذبهم والاحتفاظ بهم واستمراريه تربيتهم وتطويرهم لتحسين الأداء بشكل مستمر مع ضمان توافر خطط الإحلال والاستبدال والتنقلات المنامية.
- الإشراف على إعداد التقرير السنوي للبنك ورفع التقرير إلى المجلس لاعتماده وإصداره ونشره.
- يعزز التواصل الفعال على جميع مستويات البنك والمشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل البنك.
- الإشراف على إعداد التقارير الدورية المالية وغير المالية عن نتائج أعمال البنك وتقييم أدائها، وكذلك تقرير الحوكمة، ومراجعة كافة الردود على استفسارات مراقبى الحسابات قبل إعداد هذه التقارير.
- مراقبة أنشطة البنك للتأكد من مدى تطابقها للاستراتيجيات المعتمدة بما يضمن أن تكون تلك الأنشطة في نطاق مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة ومتابعة استمرارية قيامها ومراقبتها وتحديد اتجاهاتها وإدارتها بشكل مناسب ومتابعة الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات.

أمين سر مجلس الإدارة

يتمتع أمين سر مجلس الإدارة بدرجة وظيفية عليا حيث يوافق المجلس على تعيينه ليتولى مسؤولية تنفيذ متطلبات المجلس الإدارية والقانونية. كما يقوم دور المرجع ومحور الدعم لكافة أعضاء المجلس في البنك ويحرص على التواصل الدائم معهم لتزويدهم بكافة المعلومات اللازمة. وتشتمل الواجبات والمهام والمسؤوليات الأساسية المنسدة إلى أمين سر المجلس على ما يلي:

- الإعداد لاجتماعات المجلس ولجان المجلس والموضوعات التي تطرح في الجلسة (جدول الأعمال) وتحضير المعلومات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى أعضاء المجلس ولجان المجلس قبل وقت كافي من الاجتماع.
- متابعة تنفيذ قرارات المجلس ولجان المجلس في إطار الآلية الموضوعة لهذا الغرض.
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس ولجان المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكيد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في وقت مناسب.
- إتاحة ما يلزم من معلومات لمساعدة رئيس المجلس في عملية تقييم الأعضاء ولجان والمقترحات التي يقدمها المجلس للجمعية العامة فيما يخص اختيار أو استبدال أحد الأعضاء.
- تقديم المعلومات الازمة عن البنك للأعضاء الجدد وتقديمهم لباقي الأعضاء.
- تسجيل الحضور في الاجتماعات وذكر ما إذا كان الحضور فعلياً، أو من خلال الاتصال الهاتفي، أو الاتصال عبر الفيديو.
- في حالة مشاركة أحد أعضاء مجلس إدارة البنك في الاجتماع عبر الهاتف أو الفيديو، يتبع عليه التأكيد في بداية الاجتماع على استلامه كافة المستندات وجدول أعمال الاجتماع.
- إعداد محاضر الاجتماعات وتوقيعها، بالإضافة إلى حفظ تسجيلات الاجتماعات.
- مساعدة رئيس المجلس في كافة المسائل المتعلقة بالحكومة بما في ذلك وضع جدول الأعمال وتوجيه الدعوات لعقد الاجتماعات وإجراء المباحثات بين أعضاء المجلس.
- مساعدة المجلس في القيام بدور استشاري وتوجيهي في المسائل المتعلقة بحكومة المجلس.
- مراجعة بشكل دوري إجراءات الحكومة الأخرى المتعلقة بالمجلس وضمان ملائمتها للأغراض المنشودة، ومساعدة رئيس المجلس في تقييم أداء اللجان.
- عرض المعلومات بطريقة عالية الجودة على المجلس ولجان التابع له.
- تدوين جميع حالات تعارض المصالح في سجل خاص.
- إعداد القرارات الصادرة عن المجلس واستيفاء موافقة المجلس عليها ومن ثم توزيعها على الإدارات المعنية تمهدأ لتطبيقها، وكذلك إجراء المتابعة الازمة للتحقق من تطبيق قرارات المجلس عند الاقتضاء.
- إعداد جدول أعمال ودعوات اجتماعات الجمعية العامة العادية و/أو غير العادية، ورفع جدول الأعمال والدعوات إلى المجلس للمصادقة عليها.
- مراجعة عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك بالتنسيق مع الإدارة القانونية وإعداد التعديلات الازمة ومن ثم المصادقة عليها من قبل الجمعية العامة غير العادية.

لجان مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مهام عمله مدعوماً بلجان عمل حيث يتم تحديد مسؤوليات وواجبات كل لجنة وتقييد الصلاحيات الخاصة بها من قبل مجلس الإدارة. ويتم توثيق وتسجيل هذه المسؤوليات والواجبات في صورة لائحة لكل لجنة تتضمن قائمة بالشروط المرجعية التفصيلية لأعمالها. يتم تشكيل جميع اللجان بأغلبية الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة من ذوي الخبرات المطلوبة لكل لجنة.

والجدول التالي يوضح تشكيل اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة:

تاريخ الاندماج	صفة العضو (غير تنفيذي/ مستقل)	اسم اللجنة					اسم العضو	مصلحة
		لجنة التحول الرقمي *	لجنة الحكومة و الترشيحات	لجنة المخاطر	لجنة المرتبات و المكافآت	لجنة المراجعة		
2019/06/26	غير تنفيذي		رئيس				السيدة/شيخة خالد على البحرين	1
2016/07/13	تنفيذي	عضو					السيد/ياسر عبد القدس الطيب	2
2014/10/01	غير تنفيذي		عضو	رئيس	عضو	عضو	السيد/وليد جمال الدين عده أحمد العبيوفي	3
2015/11/10	تنفيذي						السيد/علاء الدين عبد القادر السيسي	4
2019/06/26	غير تنفيذي	عضو	عضو	عضو			السيد/عبدالامير قحطان فاضل	5
2019/05/09	غير تنفيذي - مستقل		عضو		رئيس	رئيس	الدكتور/خالد سرى صيام	6
2020/05/13	غير تنفيذي - مستقل	رئيس		عضو	عضو	عضو	المهندس/أحمد عبد العلام عبد الرحمن أبو دومة	7

* تم تشكيل لجنة التحول الرقمي المنبثقة من مجلس الإدارة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم 108-4-2020 في جلسته رقم 4 لسنة 2020 المنعقدة في 12 يوليو 2020.

سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

يتم عقد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه بصفة دورية والجدول التالي يوضح عدد اجتماعات مجلس الإدارة ونسبة حضور الأعضاء اجتماعات المجلس أو اللجان خلال عام 2020.

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان واجتماعات الجمعية العامة

وافق البنك المركزي المصري في خطابه بتاريخ 23 مارس 2020 على طلب البنك في خطابه بتاريخ 18 مارس 2020 بعدم التقيد بالحد الأقصى لعدد مرات مشاركة عضو مجلس الإدارة الواحد عبر الفيديو أو الهاتف، وكذلك عدم التقيد باشتراط حضور أغلبية أعضاء المجلس حضوراً فعلياً لاجتماعات المجلس لمنع تفشي فيروس كورونا. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي المصري قد أصدر تعليمات في 23 نوفمبر 2020 بعدم التقيد بالحد الأقصى لعدد مرات مشاركة عضو مجلس الإدارة الواحد عبر الفيديو، وكذلك عدم اشتراط حضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة حضوراً فعلياً، وذلك حتى نهاية شهر ديسمبر 2021.

الجمعية العامة عادية/غير عادية	اللجنة الرقمية	لجنة المخاطر	لجنة الحكومة والترشيحات	لجنة المكافآت	لجنة المراجعة	مجلس الإدارة	اسم العضو	مسلسل
2/2 بالإذابة			3/3			8/8	السيدة/شيخة خالد على البحر *	1
2/2 بالأصلالة	2/2					8/8	السيد/ياسر عبد القدوس الطيب	2
2/2 بالإذابة		4/4	3/3	2/2	9/9	8/8	السيد/وليد جمال الدين عبد الله أحمد السيوسي **	3
2/2 بالأصلالة						8/8	السيد/علاء الدين عبدالقادر المصيسي	4
2/0	2/2	4/4	3/3			8/7	السيد/عبد الأمير قحطان فاضل	5
2/2 بالأصلالة			2/2	2/2	9/9	8/8	الدكتور/خالد سرى صيام ***	6
-	2/2	2/2		1/1	4/4	5/5	المهندس/أحمد عبد السلام عبد الرحمن أبو دومة ****	7
2/2 بالإذابة		3/3		1/1	6/6	5/4	السيد/عمر طارق حامد وهبي *****	

* فوضت السيدة/شيخة خالد على البحر - رئيس مجلس الادارة السيد/ياسر عبد القدوس الطيب - نائب رئيس مجلس الادارة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب في رئاسة اجتماع مجلس إدارة رقم 2 لعام 2020 بتاريخ 11 مارس 2020. كما فوضت السيدة/شيخة البحر - رئيس مجلس الادارة السيد/ياسر عبد القدوس الطيب - نائب رئيس مجلس الادارة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب في رئاسة اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية المنعقدين في 11 مارس 2020.

** فوض السيد/ وليد جمال الدين عده أحمد المسويفي السيد/ علاء الدين عبدالقادر المسيسي في حضور اجتماع مجلس الإدارة رقم 2 لعام 2020 بتاريخ 11 مارس 2020 بالنيابة عنه. وكذلك فوض السيد/ وليد المسويفي السيد/ عبد الأمير فاضل في حضور اجتماع لجنة الحكومة والترشيحات رقم 2 لعام 2020 بتاريخ 28 سبتمبر 2020 بالنيابة عنه. كما فوض السيد/ وليد المسويفي السيد/ علاء الدين عبدالقادر المسيسي في حضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية المنعقدتين في 11 مارس 2020.

*** انضم الدكتور / خالد سرى صيام لعضوية لجنة الحكومة والترشيحات في يونيو 2020 وبالتالي يمثل حضوره 100% من اجتماعات اللجنة

**** تم تعيين المهندس/ أحمد عبد السلام أبو دومة في 21 مايو 2020، وبالتالي يمثل حضوره 100% من اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التي يشغل عضويتها.

***** فهم السيد/ عمر طارق حامد وهي استقالته من عضوية مجلس إدارة بنك الكويت الوطني - مصر في أغسطس 2020. وقد فوض السيد/ عمر طارق حامد وهي الدكتور / خالد سرى صيام في حضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية المنعقدتين في 11 مارس 2020.

ومن الجدير بالذكر أنه قد تعذر حضور كل من السيدة/ شيخة خالد علي البحر رئيس مجلس الإدارة، والسادة/ وليد جمال الدين عده أحمد المسويفي، وعمر طارق حامد وهبي، وعبد الأمير قحطان فاضل (أعضاء مجلس الإدارة) بسبب القرار الصادر من السلطات الصحية في دولة الكويت وقت انعقاد الجمعيتيين ومجلس الإدارة رقم 2 لعام 2020 بالتوقف المؤقت لجميع رحلات الطيران القادمة إلى والمغادرة من مطار الكويت الدولي لسبعة دول ومن ضمنها جمهورية مصر العربية وذلك ابتداءً من تاريخ 7 مارس 2020 وهي إجراءات احترازية لمنع تفشي فيروس كورونا، كما هو مثبت في محضر الجمعيتيين ومجلس الإدارة رقم 2 لعام 2020.

بالإضافة إلى ما سبق، تم انعقاد الاجتماعات التالية طبقاً لتعليمات الحكومة الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ 23 أغسطس 2011:

1	اجتماع أعضاء المجلس غير التنفيذيين مع رئيس قطاع المخاطر يوم الأحد الموافق 15 نوفمبر 2020
2	اجتماع أعضاء المجلس غير التنفيذيين مع رئيس قطاع المراجعة الداخلية والتفتيش يوم الأحد الموافق 15 نوفمبر 2020
3	اجتماع أعضاء المجلس غير التنفيذيين مع المراجعين الخارجيين بحضور رئيس قطاع المراجعة الداخلية والتفتيش ومدير الالتزام يوم الأحد الموافق 15 نوفمبر 2020
4	اجتماع أعضاء المجلس غير التنفيذيين بدون الأعضاء التنفيذيين يوم الثلاثاء الموافق 15 ديسمبر 2020
5	اجتماع أعضاء المجلس غير التنفيذيين مع الإدارة التنفيذية يوم الثلاثاء الموافق 15 ديسمبر 2020

1. لجنة المراجعة

من أهم وظائف لجنة المراجعة متابعة أعمال إدارة المراجعة الداخلية بالبنك، وتحديداً فيما يخص سلامة نظم الرقابة الداخلية، ويقوم رئيس قطاع المراجعة الداخلية بالبنك برفع التقارير مباشرة إلى لجنة المراجعة ومجلس الإدارة ذلك إضافة إلى وظائف لجنة المراجعة كما ورد بالمادة 27 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 88 لسنة 2003.

مسؤوليات وواجبات اللجنة:

- اقتراح تعيين مراقبى الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات.
- إبداء الرأي في شأن الإنذار بتكليف مراقبى الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية، وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها بما لا يدخل بمقتضيات استقلالهما.
- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع مدير المراجعة الداخلية والممليؤ عن الالتزام بالبنك، ومراقبى الحسابات، والمسئولين المختصين وكذلك ما يرى أي من هؤلاء مناقشته مع اللجنة.
- دراسة القوائم المالية السنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- الاطلاع على القوائم المالية السنوية المعدة للنشر قبل نشرها والتتأكد من اتساقها مع بيانات القوائم المالية وقواعد النشر الصادرة عن البنك المركزي.
- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتتأكد من عدم وجود قيود تعيق الاتصال بين رئيس قطاع المراجعة الداخلية ومراقبى الحسابات وكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.
- مراجعة خطة المراجعة الداخلية السنوية وإقرارها.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل إدارة المراجعة الداخلية بما في ذلك التقارير المتعلقة بمدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك ومدى الالتزام بما ورد بها، وكذلك متابعة توصيات هذه الإدارة ومدى استجابة إدارة البنك لها.
- يتم عرض جميع التقارير المعدة من قبل إدارة المراجعة على أعضاء اللجنة حيث يتم بصفه خاصة مناقشة التقارير التي يظهر نتائج مراجعتها أنها تحتاج إلى تطوير الأداء.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل المسئول عن الالتزام بالبنك وخاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية للبنك والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي المصري.
- دراسة المعوقات التي تواجه عمليات المراجعة الداخلية أو عمل المسئول عن الالتزام واقتراح الوسائل الكفيلة بإزالتها.
- مراجعة تقرير إدارة المراجعة الداخلية للبنك عن مدى توافق العاملين المؤهلين بهذه الإدارة ومستوى تأهيل المسئول عن الالتزام بالبنك ومستويات تدريبيهم وتأهيلهم.
- التتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالبنك بمراجعة قيم الضمانات المقدمة من العملاء مقابل التمويل والسهيلات الائتمانية المقدمة لهم دوريًا وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أي انخفاض في هذه القيم وإبلاغها لمجلس الإدارة لاتخاذ قرار بشأنها.
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي والتحقق من اتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
- التتحقق أن البنك أنشأ نظاماً رقابياً وأتخذ إجراءات تنفيذية لمكافحة عمليات غسل الأموال.

- دراسة ملاحظات البنك المركزي المصري الواردة بتقارير التقىش الذي تم على البنك وملحوظاته على القوائم المالية بالبنك، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- دراسة ملاحظات مراقبى الحسابات الواردة بتقريرها على القوائم المالية للبنك وبنقريرها الأخرى المرسلة لإدارة البنك خلال العام، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- الاتفاق على نطاق المراجعة مع مراقبى حسابات البنك الخارجيين.
- التقييم السنوى لرئيس قطاع المراجعة الداخلية واقتراح مكافأته في إطار سياسة البنك للمكافآت.
- موافاة البنك المركزي المصري - بصفة ربع سنوية - بصورة من التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة الذى يتضمن أهم الملاحظات و الإجراءات المتخذة أو أي موضوعات أخرى ذات أهمية (تطبيقاً لنص المادة 82 من القانون 88 لسنة 2003 و المادة رقم 28 من اللائحة التنفيذية لذات القانون).
- تقوم اللجنة بإعداد تقرير سنوي عن أعمالها وتوصياتها يقدم إلى مجلس إدارة البنك.

أعضاء اللجنة:

وفقاً لميثاق عمل اللجنة فإنها تتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين أغلبهم أعضاء مستقلين، ويرأسها عضو مستقل.

النصاب القانوني:

يجب أن يكون ثلاثة أعضاء من اللجنة على الأقل ويتم دعوة كلاً من مدير إدارة الالتزام ورئيس قطاع المراجعة الداخلية.

2. لجنة المخاطر

من أهم مسؤوليات وواجبات اللجنة:

- متابعة وظائف إدارة المخاطر بالبنك، كما تقوم اللجنة بمتابعة مدى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسات من خلال التقارير المرسلة لها من إدارة المخاطر ومن جهة أخرى ترفع اللجنة تقارير دورية إلى المجلس.
- تقديم مقترناتها بشأن الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر (بما في ذلك الاستراتيجيات الخاصة برأس المال وإدارة المسيرة ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام والسمعة وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك) وعلى مجلس إدارة البنك الموافقة والتصديق عليها بعد إدخال ما يراه من تعديلات.
- يقع على عائق الإدارة العليا للبنك مسؤولية وضع هيكل وظائف إدارة المخاطر وتحديد مهامها التي يتعين عرضها على لجنة المخاطر وموافقة مجلس الإدارة عليها.

أعضاء اللجنة:

وفقاً لميثاق عمل اللجنة فإنها تتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين.

النصاب القانوني:

يجب أن يكون ثلاثة أعضاء من اللجنة على الأقل ويتم دعوة رئيس قطاع المخاطر.

3. لجنة المرتبات والمكافآت

من أهم مسؤوليات وواجبات اللجنة:

- اللجنة مسؤولة مباشرة عن تحديد مكافآت كبار التنفيذيين بالبنك وتقديم مقترناتها بشأن مكافآت أعضاء المجلس على أن يشمل ذلك كافة المعاملات المالية بما فيها المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية، أخذًا في الاعتبار الأهداف المرتقب تحقيقها.
- تهتم اللجنة بوظائف الرقابة الداخلية بالبنك (إدارة المخاطر وإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية) من حيث الإثابة وتحدد وفقاً لما تم تحقيقه من أهداف دون الإخلال باستقلاليتهم.
- تتولى اللجنة تحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوى المرتبات المنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها، مع إمكانية الاستعانة برئيس الموارد البشرية ودعوته لحضور اجتماعات اللجنة.
- اللجنة مسؤولة عن إعداد سياسات واضحة ومكتوبة فيما يخص المرتبات والمكافآت بالبنك ويتم مراجعتها دوريًا وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك، مع إيضاح الأسماء القائمة عليها ويعين أن يقوم المجلس بالتصديق عليها ويتم الإفصاح عن تلك السياسات متضمناً الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يقتضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين، وعلي أن يشمل ذلك المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.

يتعين أن تأخذ اللجنة في اعتبارها، عند القيام بأعمالها، ما يلي:

- أن يتم أخذ أهداف البنك طويلاً الأجل في الاعتبار لدى وضع سياسات المرتبات والمكافآت وبالأخص عدم ربط مكافآت أعضاء لجان المجلس والإدارة العليا للبنك بأهداف قصيرة الأجل فقط.
- عند اقتراح مكافآت أعضاء المجلس غير التنفيذيين (بما فيها بدلات حضور اللجان) يؤخذ في الاعتبار مشاركاتهم الفعلية في المجلس مع عدم ربطها بأداء البنك قصير الأجل.
- إمكانية التحكم في حجم الأجر المتغيرة بحيث لا تحد من قدرة البنك على تدعيم القاعدة الرأسمالية.
- تحديد حجم الأجر المتغيرة، مع إمكانية وضع حد أقصى لها، وطريقة توزيعها على إدارات البنك بناءً على حجم المخاطر التي يتعرض لها وخاصة مخاطر المسئولة ورأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر.
- في حالة منح مكافآت في صورة أسهم أو حقوق ملكية، يجب أن تكون وفقاً للمستوى الوظيفي، مع وضع حد أدنى للحياة وفترة الاحتفاظ بتلك الأدوات.
- بالنسبة للعاملين الذين يكون لوظائفهم أثر كبير على مستوى المخاطر، ينبغي أن تعكس أجورهم المتغيرة مستوى أداء البنك والمخاطر التي ت تعرض لها وأن يتم تحديد بصفة دورية لمدة لا تزيد عن سنة، وصرفها وفقاً لمعايير قياس الأداء المحددة قبل البنك.

أعضاء اللجنة:

وفقا لميثاق عمل اللجنة تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين ويرأسها عضو مستقل.

النصاب القانوني:

يجب أن يكون ثلاثة أعضاء من اللجنة على الأقل.

4. لجنة الحكومة والترشيحات

من أهم مسؤوليات وواجبات اللجنة:

- التقييم الدوري لنظام الحكومة بالبنك
- اقتراح ما هو ملائم من تغييرات على مبادئ الحكومة المعتمدة من مجلس الإدارة.
- إعداد تقرير حوكمة للبنك ككل بصفة دورية.
- مراجعة التقرير السنوي للبنك وبالأخص فيما يتعلق ببنود الإصلاح وغيرها من البنود التي تخص الحكومة.
- دراسة ملاحظات تقييم البنك المركزي المصري على نظام الحكومة وأخذها في الاعتبار.
- حفظ وتوثيق ومتابعة القارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
- تقديم مقترنات فيما يتعلق بترشيح الأعضاء المستقلين، كذلك تقديم مقترنات بشأن تعين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد الأعضاء.

أعضاء اللجنة:

وفقا لميثاق عمل اللجنة تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة على الأقل من غير التنفيذيين (حالياً تضم اللجنة في عضويتها أربعة أعضاء غير تنفيذيين منهم عضو مستقل).

النصاب القانوني:

يجب أن يكون ثلاثة أعضاء من اللجنة على الأقل.

5. لجنة التحول الرقمي

من أهم مسؤوليات وواجبات اللجنة:

- الالتفاف على عملية التحول الرقمي لبنك الكويت الوطني - مصر.
- التأكد من أن استراتيجية التحول الرقمي للبنك هي جزء هام من استراتيجية البنك الكاملة للأعمال.
- التأكد من وضع إطار حوكمة الرقمية.
- الالتفاف على إدارة وسياسات وحوكمة التحول الرقمي للبنك.
- متابعة تطبيق أهم المبادرات التكنولوجية والرقمية.
- ضمان التغلب على أي تحديات خاصة بالالتزام الرقمي ناتجة عن عملية التحول الرقمي.

أعضاء اللجنة:

وفقاً لميثاق عمل اللجنة تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة على الأقل.

النصاب القانوني:

يجب أن يكون ثلاثة أعضاء من اللجنة على الأقل.

لجان أخرى

أولاً: اللجنة التنفيذية:

أعضاء اللجنة:

- العضو المنتدب (رئيس اللجنة)
- نائب العضو المنتدب
- رئيس قطاع المخاطر
- رئيس مجموعة الأعمال
- رئيس قطاعات العمليات المصرفية
- رئيس قطاع الالتزام
- رئيس قطاع الموارد البشرية
- رئيس قطاع الخزانة
- رئيس القطاع المالي
- رئيس قطاع العلاقات المؤسسية
- رئيس قطاع التجارة المصرفية
- رئيس قطاع ائتمان الشركات

النصاب القانوني:

يجب أن يكون ستة من أعضاء اللجنة على الأقل من بينهم العضو المنتدب أو نائبه.

نطاق عمل اللجنة:

- دراسة واتخاذ القرارات بشأن التمويل والتسهيلات الائتمانية في إطار الصلاحيات المخولة للجنة تطبيقاً لقواعد تقديم الائتمان التي يضعها البنك.
- دراسة واتخاذ القرارات بشأن المساهمات في رؤوس أموال الشركات في إطار الصلاحيات المخولة للجنة.
- إبداء الرأي في تقارير تصنيف ما يقدمه البنك من تمويل وتسهيلات ائتمانية لعملائه والمخصصات المقترن تكوينها لمقابلتها، وتقارير تقييم المساهمات في رؤوس أموال وعرضها على مجلس الإدارة مشفوعة برأيها فيها.
- إبداء الرأي في تعديل الهيكل التنظيمي والوظيفي للبنك وللوائح والنظم الخاصة بسير العمل فيه.
- مباشرة الصلاحيات المقررة في لوائح البنك.

- دراسة التوجهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها والتأكد من نشرها بين العاملين بالبنك.
- تقييم المقررات الخاصة بإعدام مديونيات العملاء وتقديم توصيات اللجنة إلى مجلس الإدارة للموافقة.
- المراجعة بشكل دوري لمدى التطور في تنفيذ استراتيجية البنك.
- الموافقة على تكلفة المشاريع المختلفة للبنك التي سبق إقرارها من خلال الموازنة السنوية.

ثانياً: لجان الائتمان

أ. اللجنة التنفيذية: سبق الاشارة إليها تفصيلاً وتختص ائتمانياً بالموافقة على منح أو زيادة أو تجديد أو تعديل تسهيلات الائتمانية التي تخرج عن نطاق من صلاحيات لجنة الائتمان CCC.

ب. لجنة الائتمان تحت مسمى (CCC) Country Credit Committee

أعضاء اللجنة:

- العضو المنتدب (رئيس اللجنة)
- رئيس مجموعة الأعمال
- رئيس قطاع ائتمان الشركات
- رئيس قطاع المخاطر
- رئيس مخاطر ائتمان الشركات

النصاب القانوني:

- يجب أن يكون ثلاثة أعضاء من اللجنة على أن يكون من ضمنهم رئيس قطاع المخاطر أو رئيس مخاطر ائتمان الشركات في حالة غياب رئيس قطاع المخاطر.

نطاق عمل اللجنة:

- مراجعة واتخاذ القرار بشأن التمويل ومنح أو تجديد تسهيلات ائتمانية بحد أقصى 50 مليون جنيه مصرى أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية
- مراجعة واتخاذ القرار بشأن التمويل ومنح أو تجديد تسهيلات الائتمانية المغطاة بالكامل بأرصدة دائنة أو خطابات ضمان صادرة من مؤسسات مالية وذلك بحد أقصى 100 مليون جنيه مصرى.

ج. لجنة الائتمان تحت مسمى (RCC) Regions Credit Committee

أعضاء اللجنة:

- رئيس قطاع ائتمان الشركات
- نائب رئيس قطاع ائتمان الشركات
- رئيس مخاطر الائتمان أو رئيس قطاع المخاطر

في حالة غياب رئيس قطاع الائتمان الشركات أو نائب رئيس قطاع الائتمان الشركات ينوب عنهم العضو المنتدب أو رئيس مجموعة الأعمال.

النصاب القانوني:

- يجب أن يكون عضوان من اللجنة على أن يكون من ضمنهم رئيس مخاطر الائتمان أو من ينوب عنه.

نطاق عمل اللجنة:

- مراجعة واتخاذ القرار بشأن التمويل ومنح أو تجديد تسهيلات الائتمانية بحد أقصى 30 مليون جنيهًا مصريةً أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية
- مراجعة واتخاذ القرار بشأن التمويل ومنح أو تجديد التسهيلات الائتمانية المغطاة بالكامل بارصدة دائنة أو خطابات ضمان صادرة من مؤسسات مالية بحد أقصى 60 مليون جنيهًا مصريةً.

د. لجنة الائتمان تحت مسمى (Restructuring and Recovery Committee (RRC))

أعضاء اللجنة:

- العضو المنتدب (رئيس اللجنة)
- نائب العضو المنتدب
- رئيس قطاع المخاطر
- رئيس مخاطر الائتمان

المسؤول عن تقديم الحالات: رئيس قطاع الديون المتعثرة والتسويات

النصاب القانوني

- يجب أن يكون ثلاثة من الأعضاء

نطاق عمل اللجنة:

- مراجعة واتخاذ القرار بشأن جدولة التسهيلات الائتمانية لعملاء الشركات (الذين يقل مخصصهم عن 100%) وذلك بحد أقصى ثلاثة سنوات، وبلغ 5 مليون جنيهًا مصريةً.
- مراجعة واتخاذ القرار بشأن جدولة التسهيلات الائتمانية لعملاء الشركات (الذين يبلغ مخصصهم 100%) وذلك بحد أقصى خمس سنوات وبلغ 10 مليون جنيهًا مصريةً.
- تقديم التوصيات إلى اللجان المختصة بشأن إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية للعملاء تحت المتابعة المكثفة قبل العرض على السلطة المختصة.
- اتخاذ القرار بشأن إعادة جدولة التسهيلات الائتمانية لعملاء التجزئة المصرفية الغير منتظمين، وكذا إعدام المديونيات حتى 100 ألف جنيهًا مصريةً.

ثالثاً - لجنة الموارد والاستخدامات:

أعضاء اللجنة:

أ- أعضاء اللجنة من بنك الكويت الوطني - مصر:

- العضو المنتدب أو نائبه (رئيس اللجنة)
- نائب العضو المنتدب
- مدير إدارة مخاطر السوق (أمين سر اللجنة)
- رئيس قطاع أسواق المال أو نائبه
- مدير إدارة الخزانة أو نائبه (مقدم اللجنة)
- رئيس القطاع المالي أو نائبه
- رئيس قطاع التفتيش والشركات أو نائبه (رؤساء قطاعات الأعمال أو النواب ببناء على تكليف من العضو المنتدب)
- رئيس قطاع الصيرفة الإسلامية أو نائبه (رؤساء قطاعات الأعمال أو النواب ببناء على تكليف من العضو المنتدب)
- رئيس قطاع التجزئة المصرفي أو نائبه (رؤساء قطاعات الأعمال أو النواب ببناء على تكليف من العضو المنتدب)
- رئيس قطاع المخاطر
- رئيس قطاعات العمليات المصرافية
- رئيس قطاع المراجعة الداخلية (مراقب)

ب- أعضاء اللجنة من مجموعة بنك الكويت الوطني:

- مدير إدارة الخزانة بالجموعة أو نائبه
- رئيس الموارد والاستخدامات بالجموعة أو نائبه
- رئيس القطاع المالي بمجموعة الفروع الدولية أو نائبه

النصاب القانوني:

يجب أن يكون ثلاثة من الأعضاء على أن يكون العضو المنتدب أو مدير إدارة الخزانة من الحاضرين وعضو واحد من المجموعة.

دورية الإنعقاد:

تعقد اللجنة مرة شهرياً على لا يقل عدد اللجان المنعقدة خلال السنة عن اثني عشر اجتماع.

من أهم نطاق عمل اللجنة:

- مراجعة أداء جميع أنشطة الخزانة، أخذًا في الاعتبار المخاطر من حيث الميول، سعر الصرف، سعر الفائدة.
- مراجعة تحليل حسابية أسعار الفائدة وأى إساليب تقوم بها الخزانة لتحليل المخاطر.
- مراجعة فجوات الأجال واقتراح الحلول المناسبة.
- تعليم سياسات الخزانة وإبلاغ التغيرات في السياسة.
- توجيه توظيف رأس مال البنك والاتفاق على استراتيجيات التمويل بالتعاون مع رئيس الخزانة في المجموعة.

- تحديد وتقيم منتجات الاستثمار ووضع الحدود الملائمة لكل نشاط جديد.
- مراجعة وتوجيه وإدارة نسبة القروض للودائع.

رابعاً - لجنة المخصصات:

أعضاء اللجنة:

- العضو المنتدب (رئيس اللجنة)
- رئيس قطاع أسواق المال ونائب العضو المنتدب
- رئيس قطاع المخاطر
- رئيس مجموعة الأعمال
- رئيس مخاطر الائتمان
- رئيس القطاع المالي
- رئيس قطاع متابعة وتسوية الديون

النصاب القانوني:

- يجب ألا يقل عدد الحضور عن أربع أعضاء من اللجنة على أن يكون من ضمنهم رئيس قطاع أسواق المال أو رئيس القطاع المالي في حالة غياب رئيس قطاع أسواق المال ورئيس قطاع المخاطر أو رئيس مخاطر الائتمان في حالة غياب رئيس قطاع المخاطر.
- في حالة غياب رئيس اللجنة يتولى نائب العضو المنتدب رئاسة اللجنة.
- يجوز استدعاء رئيس قطاع الشئون القانونية عند الضرورة.

دورية الانعقاد:

تعقد اللجنة بشكل دوري ربع سنوي أو عند الضرورة

نطاق عمل اللجنة:

- مراجعة مخصصات الديون والالتزامات العرضية وكافة المخصصات الأخرى والموافقة عليها لتغطية المخاطر وتلبية المتطلبات.

خامساً- لجنة تعديلات النظم الإلكترونية (CMC)

أعضاء اللجنة:

- رئيس قطاعات العمليات المصرفية
- رئيس قطاع التجزئة المصرفية
- رئيس قطاع الائتمان (يتم دعوته إذا استلزم الأمر)
- رئيس قطاع العمليات المصرفية المركزية
- مدير إدارة مخاطر التشغيل

- مدير إدارة المشروعات (مراقب)
- مدير إدارة أمن المعلومات
- رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات
- رئيس إدارة تعديلات النظم الإلكترونية
- مدير إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات

النصاب القانوني:

- يجب أن يكون خمسة أعضاء من ضمنهم:
 - رئيس قطاعات العمليات المصرفية أو نائبه أو رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات أو نائبه.
 - مدير إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات أو نائبه أو مدير إدارة مخاطر التشغيل أو نائبه.

دورية الانعقاد:

تعقد اللجنة مرة كل شهر

نطاق عمل اللجنة:

- مراجعة جميع التعديلات الخاصة بأنظمة الحاسوب الآلي.
- رفض أو قبول جميع التعديلات المقترحة بأنظمة الحاسوب الآلي.
- وضع الأولويات بخصوص التعديلات التي تم الموافقة عليها بخصوص أنظمة الحاسوب الآلي.
- ترتيب أولويات تنفيذ التعديلات المطلوبة
- متابعة تنفيذ التعديلات
- الموافقة على التعديلات "القياسية" حتى يتم تمريرها بعد ذلك دون الحاجة للموافقات المطلوبة.

سادساً - اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات **IT Steering Committee**

أعضاء اللجنة:

- نائب العضو المنتدب (رئيس اللجنة)
- رئيس قطاع العمليات المصرفية (ينوب عن رئيس اللجنة في عدم وجوده)
- رئيس قطاع المخاطر
- رئيس مجموعة الأعمال
- رئيس قطاع الموارد البشرية
- مدير إدارة أمن المعلومات
- رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات
- رئيس قطاع التجزئة المصرفية
- رئيس قطاع أسواق المال
- رئيس القطاع المالي

النصاب القانوني:

- يجب أن يشمل النصاب:
- رئيس اللجنة أو نائب رئيس اللجنة
- رئيس قطاع المخاطر أو نائبه
- رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات
- مدير إدارة أمن المعلومات

دورية الانعقاد:

- تعقد اللجنة مرة كل 3 أشهر على الأقل.

نطاق عمل اللجنة:

- رفع التوصيات بسياسات وإجراءات نظم المعلومات إلى اللجنة التنفيذية.
- التوصية على مشروعات الإنفاق الرأسمالي لنظم المعلومات والتأكد من جدواها.
- الإشراف على التطوير المستمر لنظم المعلومات.
- متابعة مشروعات نظم المعلومات القائمة.
- إعادة ترتيب أولويات المشروعات كلما تطلب الأمر.
- المسئولية عن مشروعات نظم المعلومات والتأكد من توافقها مع أولويات العمل وسياسات نظم المعلومات

سابعاً: لجنة المسؤولية الاجتماعية:

أعضاء اللجنة:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب (رئيس اللجنة)
- نائب العضو المنتدب (عضو اللجنة)
- رئيس قطاع العلاقات المؤسسية (عضو اللجنة)
- رئيس قطاع الشؤون الإدارية والهندسية (عضو اللجنة)
- مدير إدارة الاتصالات (عضو اللجنة)

دورية الانعقاد:

تعقد اللجنة بشكل دوري

نطاق عمل اللجنة:

- دارسة ومناقشة واختيار المبادرات التنموية التي تتماشي مع سياسة البنك للمسؤولية الاجتماعية وفي حدود المبلغ المعتمد من قبل الجمعية العامة

- ترفع اللجنة توصيتها لمجلس إدارة البنك للموافقة على المبادرات التنموية المقترحة
- متابعة تخصيص المبالغ على المبادرات التنموية المعتمدة والتتأكد من صرفها في الأنشطة المنفق عليها
- المشاركة في الفعاليات الخاصة بهذه المبادرات مع شركاء التنمية

البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

- هي إحدى إدارات قطاع نظم العمل والرقابة الداخلية - الذي يتبع إدارياً السيد الأستاذ / نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - وتلتزم بالإضافة لمهامها الرقابية وأعمال التدقيق المنوطة بها تلبية الاحتياجات الرقابية لكل من ((إدارة مخاطر التشغيل - إدارة الالتزام ومكافحة الإرهاب وغض الاموال)، وثمار من مهامها الرقابية بالموضوعية والحيادية الازمة لأداء واجباتها على النحو المزجو).
- ويشمل نطاق العمل بها كلاً من الفروع وبعض القطاعات التنفيذية قطاع العمليات المركزية - قطاع الإداري - قطاع تسوية الديون - القطاع المالي. وفقاً لما تم الموافقة عليه من جانب إدارة مصرفنا العليا وللجنة المراجعة الداخلية المنبثقة عن مجلس إدارة مصرفنا.
- وتلتزم بإرسال تقاريرها إلى كافة (الأطراف المعنية) بالإضافة إلى إدارة (مخاطر التشغيل)، كما تلتزم بعرض تقارير إجمالية "ربع سنوية أو عند الطلب" على كل من (لجنة المراجعة - إدارة الالتزام ومكافحة الإرهاب وغض الاموال - إدارة مخاطر التشغيل - المراجعة الداخلية).

إدارة المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية بينك الكويت الوطني - مصر هو نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للبنك وتحصين عملياته ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف البنك من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقدير وتحسين فاعلية عمليات الحكومة وإدارة المخاطر والرقابة. ويتبين قطاع المراجعة الداخلية فيما تلقى المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة بما يحقق الاستقلالية. ويتم مراجعة كل أنشطة البنك طبقاً لخطة المراجعة المبنية على المخاطر.

ويبيّن البنك دور ونطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية من خلال الجدول التالي:

دورية التقارير	اسم ممثل المراجعة الداخلية / أو شركة المراجعة الخارجية الخاصة	هل هي إدارة دائمة بالشركة أم شركة مراجعة خارجية خاصة	نطاق عملها	دور إدارة المراجعة
ربع سنوي	/ محمد رشاد	ادارة دائمة	<p>يشمل نطاق الفحص - على سبيل المثال - الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقييم كفاية وفاعلية السياسات و الإجراءات الداخلية و مدى الالتزام بها. - تقييم مدى الالتزام بقواعد وتعليمات وقوانين البنك المركزي المصري. 	<p>يقوم قطاع المراجعة الداخلية بينك الكويت الوطني - مصر بمراجعة كل أنشطة البنك طبقاً لخطة</p>

			<ul style="list-style-type: none"> - تقييم دور الإدارة في متابعة المخاطر المحیطة والرقابة. - تقييم مدى كفاية وفاعلية أنظمة المعلومات المستخدمة في إدارة و متابعة و قياس المخاطر المختلفة. - تقييم كفاءة وكفاية العاملين على إدارة تلك المخاطر. وتقى عملية المراجعة طبقاً للإجراءات والسياسات المعتمدة بها بقطاع المراجعة الداخلية والتي يتم تدبيتها سنوياً، معأخذ موافقة لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة. 	المراجعة المبنية على المخاطر
--	--	--	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------

يمتلك قطاع المراجعة الداخلية بنك الكويت الوطني - مصر مجموعة من الكوادر تتمتع بالمهارات المهنية المطلوبة، بجانب حصول عدد كبير منهم على شهادات علمية دولية، بالإضافة إلى خطة تدريبية سنوية يتم وضعها بعد التقييم السنوي للوقوف على التواهي الفنية التي تحتاج إلى دعم وتدريب.

حيث تم إجراء تقييم خارجي لنشاط المراجعة الداخلية من قبل مكتب برايس ووتر هاوس كوبرز (PWC) في ديسمبر 2017 وهو واحد من أربعة مكاتب التفتيق الرائدة في جميع أنحاء العالم.

إن الهدف الرئيسي من إجراء بنك الكويت الوطني - مصر لهذا التقييم رفع المستوى هو توثيق توافق الأداء الوظيفي لنشاط المراجعة الداخلية بالبنك مع المعايير المحددة لجمعية المدققين الداخليين (IIA) وفي إطار الممارسات المهنية الدولية (IPPF). حيث أسفر التقييم عن توافق أنشطة البنك في المراجعة الداخلية مع جميع المعايير الدولية المصدرة من قبل جمعية المدققين الداخليين (IIA) ومع مبادئ أخلاقيات المهنة، ليصبح بنك الكويت الوطني - مصر من أوائل البنوك المصرية المت الموافقة كليةً مع معايير التفتيق الداخلية الدولية.

إدارة المخاطر

تم عملية إدارة المخاطر بالبنك من خلال عدة عناصر مرتبة على النحو التالي:

- الحوكمة وتعلق بتحديد السلطات المختلفة ومسؤولية كل منها عن إدارة المخاطر
- تحديد المخاطر المتوقعة سواء:

- مخاطر جوهرية ناتجة عن العمليات والأنشطة التي يقوم بها البنك والتي يمكن أن تؤثر سلباً على أرباحه مثل مخاطر الائتمان - مخاطر السوق - مخاطر التشغيل - مخاطر التركز - مخاطر أسعار العائد - مخاطر السيولة.
- مخاطر أخرى لها علاقة بالأنشطة والأسواق التي يعمل بها البنك.
- وضع حدود قصوى للمخاطر ومستويات محددة لها واعتمادها من لجنة المخاطر ثم مجلس الإدارة للالتزام بها وعدم تجاوزها.

- التحليل والقياس الكمي للمخاطر التي تم تحديدها سابقاً ومن ثم تكوين رأس المال المناسب لمواجهتها والحفاظ على معدل كفاية رأس المال ضمن الحدود المستهدفة.
- التحكم في المخاطر والرقابة عليها وتشمل إدارة مستويات المخاطر المختلفة وذلك في ظل الظروف العادية وكذا الظروف غير المواتية ومدى الالتزام بحدود المخاطر السابقة وضعها، وفي حالة تجاوزها يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- الإقرار عن المخاطر من خلال التقارير الدورية أو التقارير عند الطلب والتي ترفع للإدارة العليا واللجان المختلفة وتوضح نوعية ومستوى المخاطر وتأثيرها على أعمال البنك.

ويشترك في القيام بالخطوات السابقة عدة جهات داخل البنك أولها خطوط الأعمال مروراً بكل من قطاع المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة المراجعة الداخلية.

يتمتع بنك الكويت الوطني - مصر بهيكل تنظيمي محدد السلطات والمسؤوليات لكل أطرافه، حيث أن اللجان التابعة لمجلس الإدارة أو اللجان الأخرى لها صلاحيات محددة ولا يوجد تداخل فيما بينها مما يعزز من سياسة الحكومة المتتبعة. يتضمن هذا الهيكل التنظيمي قطاع مستقل لإدارة المخاطر، كما يوجد تحديد للأفراد المسؤولين عن إدارة المخاطر وتعريف لمهامهم وتحديد سلطاتهم وبخاصة رئيس قطاع المخاطر الذي لديه الاتصال المباشر بكل من لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة وكذا مع مجلس الإدارة ذاته وله صلاحية لرفع التقارير اليهما دون أي عائق.

من أهم مسؤوليات ومهام قطاع المخاطر:

- تحليل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك والتأكد من إجراء التحليل بدقة في وقت مبكر و المناسب. ومن أهم هذه المخاطر مخاطر الائتمان والسوق والمivilولة والمخاطر التشغيلية.
- وضع خطوات عمل محددة فيما يتعلق بقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر.
- قياس مدى استمرار ملائمة وفاعلية خطوات العمل الخاصة بقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر وإجراء أي تعديلات عليها، إذا لزم الأمر، وفقاً لتطورات السوق والبيئة التي يعمل فيها البنك.
- التأكد من شمول السياسات المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك للحدود المقبولة للمخاطر التي قد يتعرض لها البنك، مع ضرورة اتساق تلك الحدود مع مدى قدرة البنك على تقبل المخاطر ومدى ملائمة ذلك مع حجم رأس المال، مع الأخذ في الاعتبار نظام قياس المخاطر بالبنك وعملية إدارة المخاطر كلّ.
- توافر نظم معلومات واتصال مناسبة وفعالة خاصة فيما يتعلق بعملية متابعة ومراقبة المخاطر وضمان كفاءة نظام إدارة المعلومات بحيث يتيح إمداد الإدارة العليا بالبنك وكذلك لجنة المخاطر والمجلس بتقارير دورية ربع سنوية على أقل تقدير، تعكس مدى التزام البنك بحدود المخاطر الموضوعية وتوضيح التجاوزات عن هذه الحدود وأسبابها والخطوة التصحيحية للالتزام بها.
- عرض تقارير الإدارة بالشكل الذي يمكن أعضاء المجلس من تقييم المخاطر المعروضة واتخاذ القرار المناسب بشأنها وبالخصوص تقرير التقييم الداخلي لكتابية رأس المال (ICAAP) وكذا التقرير الدوري لمراجعة المحفظة الائتمانية.
- عرض السيناريوجات المحتملة للمخاطر التي قد تواجه البنك متضمنة اختبارات الضغط المختلفة ورأس المال اللازم لمواجهتها.

قطاع الالتزام

يضمن الهيكل التنظيمي لبنك الكويت الوطني - مصر الاستقلالية الكاملة لقطاع الالتزام في مباشرة ومتابعة أعماله بما يمكن مسؤول الالتزام من الاتصال المباشر مع لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة وحضور اجتماعاتها وتقديم التقارير مباشرة إليها وكذلك التواصل مع كافة المستويات الإدارية والوظيفية بالبنك.

من أهم مهام ومسؤوليات قطاع الالتزام:

- التأكيد من التزام البنك بالقوانين السارية الواجب اتباعها وكذلك اللوائح والضوابط الصادرة عن الجهات الرقابية.
- متابعة دائمة لمدى التزام البنك بالقوانين الملزمة واللوائح والضوابط الرقابية الواجب اتباعها، وفي حالة وجود أية ملاحظات فإنه يتم الإقرار عنها إلى المستوى المعنى من الإدارة وللجنة المراجعة.
- احاطة العاملين بالبنك في حال اجراء أي تغيير بالقواعد أو التعليمات السارية بشأن العمليات والأنشطة المختصة وذلك من خلال إعداد وتحديث مصفوفة الالتزام الرقابية (Regulatory Compliance Matrix) بالتعاون مع جميع قطاعات وإدارات البنك للتأكد من دراية العاملين وتطبيق جميع القوانين والتعليمات الرقابية التي تخص كل قطاع وإدارة على حدة.
- التواصل المستمر وال مباشر مع البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال تمويل الإرهاب والتأكيد من استيفاء أية تقارير دورية وكذلك موافاة الجهات الرقابية بأية بيانات مطلوبة.
- تقديم المنشورة في حال الرجوع إليها من جانب مختلف الإدارات فيما يتعلق بالعمليات المصرفية للتأكد من مدى توافقها مع التعليمات الرقابية.
- مراجعة نظم وإجراءات العمل والسياسات على مستوى البنك للتأكد من أنها لا تتعارض مع أي من القوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري، حيث تشتهر إدارة الالتزام مع 3 إدارات أخرى (القانونية - مخاطر التشغيل - نظم العمل) لمراجعة كافة الإجراءات والسياسات لاعتراضها.
- مراجعة المنتجات الجديدة للبنك بما تشملها من شروط وضوابط للتأكد من عدم تعارضها مع أي من القوانين وكذا التعليمات الرقابية للبنك المركزي المصري.
- القيام بمراجعة المواد الإعلانية التي تقدم للعملاء قبل الإعلان عنها بالصحف للتأكد من مدى التوافق بمتطلبات الإفصاح والشفافية.
- وضع خطة لتدريب جميع العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سنويًا طبقاً لمتطلبات قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولاطلاعهم على إجراءات ونظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهم المستجدات التي طرأت في هذا المجال كما تشمل الخطة التدريبية السنوية التدريب على الالتزام بالمفهوم الشامل.
- القيام بمراجعة جميع الإنذارات الصادرة من النظام الآلي الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإبلاغ عن أية عمليات مشتبه بها لوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- القيام بفحص مدى التزام فروع البنك بتطبيق أحكام القوانين والضوابط الرقابية في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- استلام شكوى العملاء الواردة من القنوات الخاصة باستقبال الشكاوى وبحث هذه الشكاوى وارسالها للجهة المختصة والعمل على حلها وكذلك تحديد الأسباب والمشاكل التي أدت إلى ظهور الشكوى لاتخاذ الإجراءات التصحيحية حيال ذلك.

إدارة الحوكمة

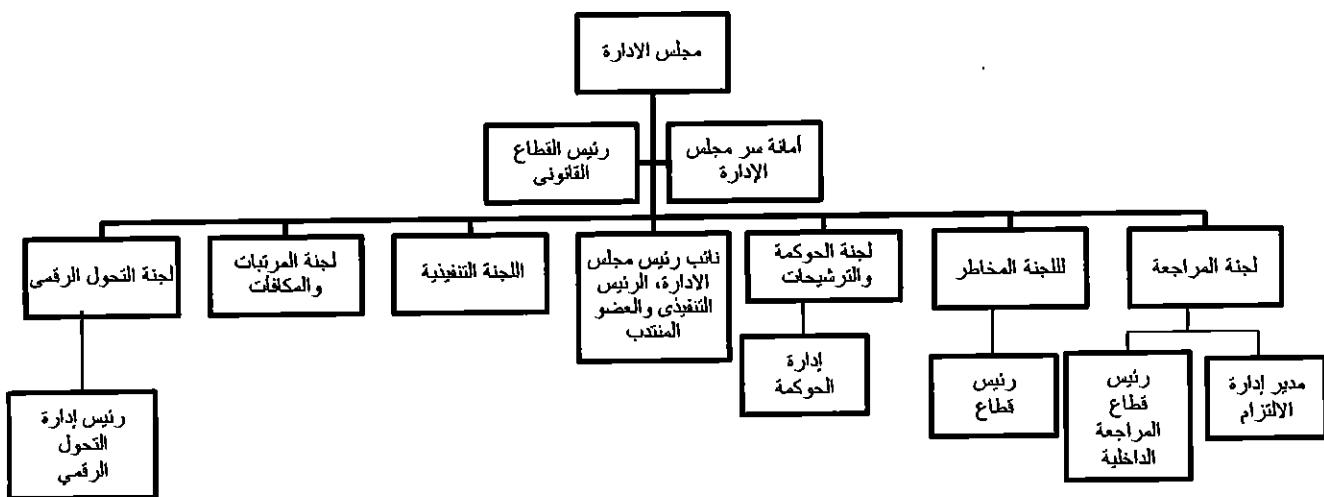
حوكمة الشركات في البنك هو أمر بالغ الأهمية لضمان الممارسات السليمة وتعزيز الشفافية والكفاءة في ميادن القانون ويلتزم مجلس الإدارة والإدارة العليا بنك الكويت الوطني - مصر بالاستمرار في النجاح الطويل الأجل للبنك وتحقيق عائدات ثابتة ومستمرة لمساهميه. معايير الحوكمة التي اقرها البنك المركزي المصري وغيرها من الجهات هي من الامور الأساسية في دعم بنك الكويت الوطني - مصر في المسير للتنفيذ الأفضل للأنشطة وخلق قيمة مستدامة للمساهمين دون إغفال أصحاب المصالح الأخرى في البنك وممجتمع الاعمال ككل.

بنك الكويت الوطني - مصر يقوم باستمرار بتطوير إطار الحوكمة للبنك لتلبية أعلى المعايير التي اقرتها الهيئات المهنية الرائدة والجهات الرقابية ويحدد إطار الحوكمة للبنك منهجه متفقًّا معه في التقافة عبر البنك ويتم مراجعته بصفته دورياً من قبل مجلس الإدارة. يتحمل بنك الكويت الوطني - مصر بأكمله ممثلًا في مجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع الموظفين مسؤولية تضامنها لدمج إطار الحوكمة في ميادن انشطة البنك اليومية ويحدد مجلس الإدارة منهجه على أعلى المستويات (Tone at the Top) ليضمن أن إطار الحوكمة يتم تنفيذه من خلال مجموعة قوية من السياسات والإجراءات وعلى الموظفين اتباع متطلبات حوكمة الشركات في إطار انشطه عملهم اليومي.

هيكل الحوكمة:

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تطوير واعتماد هيكل الحوكمة للبنك ويتم مراجعة هذا الهيكل سنويًا وتحديثه لكي يعكس التغيرات الحديثة التي تلائم أعمال البنك وأنشطته وفقاً للتطورات المحيطة به، ويوضح الهيكل المرفق استقلالية إدارة الحوكمة وتنبغيه المباشرة إلى لجنة الحوكمة والترشيحات المنبثقة من مجلس الإدارة.

هيكل الحوكمة لبنك الكويت الوطني - مصر



مسؤوليات ومهام إدارة الحوكمة:

- دراسة ومتابعة الموضوعات المتعلقة بملحوظات تفتيش البنك المركزي المصري واخذها في الاعتبار وذلك فيما يتعلق بالتعليمات الرقابية المتعلقة بالحوكمة وإحاطة لجنة الحوكمة والترشيحات المنبقة من مجلس الإدارة بموقف الملاحظات والخطوات التي اتخذت لتصويبها.
- المراجعة بصفة دورية لاختصاصات وميثاق عمل مجلس الإدارة وموافق عمل اللجان المنبقة من مجلس الإدارة وتشكيل اللجان القائمة حالياً واقتراح التعديلات التي قد تكون مطلوبة للتواافق والتطابق مع ما ورد بتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بالحوكمة وعرضها على لجنة الحوكمة والترشيحات المنبقة من مجلس الإدارة.
- التقييم الدوري لممارسات الحوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة واقتراح ما هو ملائم من تغييرات وعرضها على لجنة الحوكمة والترشيحات المنبقة من مجلس الإدارة.
- تقديم التقارير اللازمة فيما يتعلق بمقترنات ترشيح الأعضاء المستقلين، وكذلك مقترنات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد الأعضاء مجلس إدارة البنك.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
- حفظ المسجل الخاص بال Related Party Transactions وتحديثه كل عام وذلك لأعضاء مجلس وأعضاء اللجنة التنفيذية.
- مراجعة التقرير السنوي للبنك وبالأخص فيما يتعلق ببيان الإفصاح وغيرها من البنود التي تخصل الحوكمة.
- إخطار قطاع الموارد البشرية لأخذ اللازم نحو إعداد خطة لنشر ثقافة الحوكمة بالبنك وتنظيم برامج تدريبية للعاملين بدءاً بالإدارة العليا.
- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك وذلك من خلال التقارير الآتية:
 - تقرير نصف سنوي بمدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة من حيث صحة تشكيل اللجان وبعدد الاجتماعات التي تم انعقادها بما يتفق مع تعليمات الحوكمة للعرض على لجنة الحوكمة والترشيحات ومجلس الإدارة.
 - تقرير نصف سنوي بمدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة من حيث عدد مرات انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة ونسبة الحضور لكل عضو بما يتفق مع تعليمات الحوكمة للعرض على لجنة الحوكمة والترشيحات ومجلس الإدارة.
 - تقرير نصف سنوي بخصوص تشكيل مجلس الإدارة (أعضاء تنفيذين - أعضاء غير تنفيذين - أعضاء مستقلين غير تنفيذين) وفقاً لمتطلبات الحوكمة للعرض على لجنة الحوكمة والترشيحات ومجلس الإدارة.
 - تقرير منوي عن تقييم أداء مجلس الإدارة ككل وكذلك عن أداء كل عضو بشكل منفرد، كذا أداء اللجان المنبقة من مجلس للعرض على لجنة الحوكمة والترشيحات ومجلس الإدارة.
 - تقرير متابعة للموضوعات المتعلقة مع البنك المركزي المصري فيما يتعلق بتعليمات الرقابة المتعلقة بالحوكمة للعرض على لجنة الحوكمة والترشيحات المنبقة من مجلس الإدارة بموقف الملاحظات والخطوات التي اتخذت لتصويبها ومجلس الإدارة.

مراقب الحسابات

تقوم لجنة المراجعة المنبقة من مجلس الإدارة بدور هام وفعال فيما يخص العلاقة مع المراجعين الخارجيين للبنك والتنسيق معهم كذلك توفير سبل الاتصال المباشر بين المراجعين الخارجيين واللجنة، وتحمّل لجنة المراجعة المسوّلة المباشرة عن التالي:

- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات - من توافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة بما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية والمسجلين لدى البنك المركزي المصري - وتحديد أتعابهما، والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهما أو إقالتهما، وبما لا يخالف أحكام القانون رقم 88 لسنة 2003 وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات.
- الاتفاق على نطاق المراجعة مع المراجعين الخارجيين.
- يتم رفع توصية لجنة المراجعة بتعيين مراقبي الحسابات إلى مجلس الإدارة ثم إلى الجمعية العامة للبنك للاعتماد، كما يجب أن يكون مراقب الحسابات مستقلاً تماماً عن البنك وأعضاء مجلس ادارته، ويجب أن يكون محايده وأن يكون عمله محصناً من تدخل مجلس الإدارة، ولا يجب أن يستمر مراقب الحسابات (شخص طبيعي) في عمله أكثر من 5 سنوات و(شخص اعتباري) أكثر من 10 سنوات.
- على مجلس الإدارة التأكيد على أهمية الاتصال المباشر بين المراجعين الخارجيين ولجنة المراجعة بالبنك وإرسال التقارير مباشرة لها.
- من الضروري أن يجتمع أعضاء المجلس غير التنفيذيين مع المراجعين الخارجيين - بدون حضور الإدارة العليا - بحضور رئيس إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام على الأقل مرة سنوية.

الإفصاح والشفافية المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

- يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وكذا الأحداث الجوهرية وإبلاغ البورصة المصرية بذلك المعلومات ونشرها بالشاشات الخاصة بالبورصة المصرية كما يتم نشر القوائم المالية بصفة ربع سنوية بجريتين يوميتين واسعى الانشار وذلك بخلاف الموقع الإلكتروني للبنك الذي يتم تحديثه بصفة دورية كما يتم الآتي:
- موافاة البورصة المصرية بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائهما وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع، كما يلتزم البنك بموافاة البورصة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة.
 - موافاة البورصة بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمهما.
 - موافاة البورصة المصرية بملخص القرارات المتضمنة لأحداث جوهرية الصادرة من مجلس إدارة فور انتهائهما وبعد أقصى قبل أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع.
 - موافاة البورصة المصرية ببيان معتمد من البنك بأهم نتائج أعماله مقارنة بالفترة المقابلة وفقاً للتنموذج المعهود لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية (الدورية) تمهيداً لاحتها لمراقب الحسابات ليصدر بشأنها تقريره على أن يتم ذلك الإفصاح عقب انتهاء الاجتماع وبعد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاء الاجتماع.
 - الإعلان عن قرار السلطة المختصة بالتوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما.

- الإفصاح عند تجاوز أو انخفاض ما يملكه أحد المساهمين والأطراف المرتبطة به لنسبة 5% ومضاعفاتها من عدد الأوراق المالية المملوكة لرأس مال البنك المقيدة بالبورصة أو حقوق التصويت بها، بما في ذلك الأئمهم التي تم الاكتتاب فيها عن طريق شراء حقوق الاكتتاب بها.
- الإفصاح عن الخطة الاستثمارية المستقبلية وتوجهات المساهم بشأن إدارة البنك إذا بلغت النسبة المشترط منه والأطراف المرتبطة به 25% أو أكثر من رأس مال البنك أو حقوق التصويت فيها.
- الإفصاح عند صدور أي أحكام تحكيم أو أحكام قضائية في أي مرحلة من مراحل التقاضي بتلك الأحكام التي تؤثر في مركزها المالي أو حقوق حملة أوراقها المالية أو يكون لها تأثير على أسعار التداول أو على القرار الاستثماري للمتعاملين.

المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال العام وذلك من خلال الجدول التالي:

مسلسل الأحكام والمخالفات والغرامات المفروضة على الشركة خلال العام إيضاحات

لا يوجد

علاقات المستثمرين

يتم تحديد مسئول علاقات المستثمرين بقرار من مجلس إدارة البنك ويحضر اجتماع الجمعية العامة للمساهمين كما يقوم مسئول علاقات المستثمرين بما يلي:

- يكون مسؤولاً عن الاتصال بالبورصة والرد على الاستفسارات من المساهمين والمستثمرين كما يقوم بتوزيع إفصاح البنك متضمنا المعلومات والبيانات التي تحددها قواعد إفصاح البورصة المصرية.
- وضع خطة عمل لإدارته تتضمن سياسة الإفصاح الخاصة بالبنك والالتزام بكافة القوانين واللوائح والقواعد وإجراءات الفيد ومتطلبات الإفصاح والقرارات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية.
- يكون على علم باتجاه الإدارة العليا والخطط الاستراتيجية وما تتخذه من قرارات وخاصة الجوهرية والالتزام بالحفاظ على سرية المعلومات الجوهرية والداخلية التي لا تكون في حكم المعرفة العامة.
- الإفصاح للمحللين الماليين والمستثمرين الحاليين والمحتملين ومؤسسات التقييم بأعمال وخطط البنك من خلال الاجتماعات والمؤتمرات ومتابعة التقارير التي تصدر عن البنك ومدى صحتها.
- نقل حالة السوق إلى الإدارة العليا والمساعدة في إعداد رد الشركة على أسئلة وامتناعات المستثمرين والإعلام و المحللين الماليين والتعامل مع الشائعات التي يكون من شأنها التأثير على تداول أسهم البنك.

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

يقوم البنك بإصدار القوائم المالية باللغتين العربية والإنجليزية وتقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة.

تقرير مجلس الإدارة

يقوم البنك بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولاته التنفيذية للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية.

تقرير الإفصاح

يقوم البنك بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي يعد من قبل إدارة البنك بمساعدة إدارة علاقات المستثمرين بها يتضمن ما يلي:

- بيانات الاتصال بالبنك
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال به.
- هيكل المساهمين الذين يملكون نسبة 5% فأكثر من أسهم البنك
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً به الأسهم حرة التداول
- تفاصيل أحدهم الخزينة لدى البنك
- التغيرات في مجلس إدارة البنك وأخر تشكيل للمجلس.
- تغيير مراقب الحسابات في الفترة القادمة

الموقع الإلكتروني

يتوافر موقع خاص بالبنك على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم.

<https://www.nbk.com/egypt/About.html>

الموايثيق والسياسات

يلتزم بنك الكويت الوطني - مصر بتحقيق مستويات عالية من القيم المؤسسية التي يتم اتباعها وتضمينها من خلال عدد من الدعائم والركائز الرئيسية الراسخة التي يتم تبنيها رسمياً من خلال منظمه قوية من السياسات والإجراءات التي تشمل:

- ميثاق الأخلاق والسلوك المهني Code of Conduct
- سياسة تتابع السلطة Succession Planning
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing
- سياسة تعامل الداخلين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة Related Party Transactions Policy
- سياسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية (CSR)

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني Code of Conduct

يحرص مجلس الإدارة ببنك الكويت الوطني - مصر على إرساء المعايير المهنية والقيم التي تشجع على تحلي المؤسسة بكل والإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين بالتزامه. وتبين قواعد السلوك الخاصة بالبنك المعايير الأخلاقية الواجب على مختلف أصحاب المصالح اتباعها في تنفيذ أعمال البنك. وتشمل تلك القواعد بصورة محددة مجلس الإدارة وموظفي البنك وأصحاب المصلحة الآخرين.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

السياسة التي ينتهجها مصرفنا نحو التخطيط بشكل دائم ومستمر لإعداد صف ثانٍ وثالث من القيادات بمصرفنا على مستوى جميع القطاعات والوحدات من خلال تشجيع العاملين والمتخصصين من أبناء البنك من توافر لديهم الكفاءة و الخبرة المطلوبة و القراءة على القيادة و تحمل المسؤولية و صقل خبراتهم و مهاراتهم في مجالات العمل المصرفي والإداري المختلفة من خلال استراتيجية شاملة (تدريب / تحفيز / ترقية / خبرات عملية) بحيث يكون لديهم القدرة على تصريف الأعمال اليومية و استمرار العمل بشكل فعال على ذات المستوى و ذلك عندما تصبح الوظيفة شاغرة من القائم بها حالياً لأى سبب من الأسباب سواء بصفة مؤقتة و دائمة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين Whistleblowing

يعلم البنك على توفير مناخ للعمل يتميز بالتعاون والشفافية لجميع موظفيه. وتحدد إجراءات الإبلاغ عن المخالفات المبادئ الإرشادية والخطوات التي تتبع لموظفي البنك الاتصال المباشر برئيس مجلس الإدارة لنقل مخاوفهم بشأن أية مخالفات أو ممارسات خطأ وسلوكيات غير سلية. وتنتمي تلك الإجراءات ضمن إطار يضمن حماية الموظف وتوفير التحقيق اللازم والإشراف على تلك الإجراءات. هذا للتشجيع العاملين على طرح مخاوفهم التي تتسم بالجدية مع توفير الحماية لهم ومنهم الضمان على انهم لن يكونوا عرضه لأى عقوبات في حالة عدم ثبوت صحة هذه المخاوف.

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة Related Party Transactions Policy

توضح سياسة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة المبادئ الإرشادية حول سبل إجراء وإدارة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة سواء كانت تلك المعاملات بين البنك وأعضاء مجلس الإدارة أو أطراف أخرى ذات صلة أو الإدارة التنفيذية والموظفين بما في ذلك عمليات التمويل والأنشطة التجارية الأخرى. وتلتزم السياسة بالمعايير الرقابية والمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية كما يلتزم الداخليين بما فيهم أعضاء مجلس إدارة بنك الكويت الوطني - مصر والمساهمين الرئيسيين ومديري البنك، والمجموعات المرتبطة بهم، بالإفصاح لمجلس إدارة البنك عن كافة المعلومات والبيانات التي تتعلق بوجود حالة من حالات تعارض المصالح مع البنك، بما في ذلك ما يكون لهم من مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك، وكذا الإفصاح عن أية مصالح مادية أو تعاملات أو أمور تخصهم يكون من شأنها التأثير على نشاط البنك أو مصالحه، بحيث يتضمن الإفصاح نوع هذه الأعمال أو التعاملات وقيمتها وكيفيتها والنفع المادي المتوقع من تحقيقها، مع عدم اشتراك الطرف المعنى الذي تتعلق حالة تعارض المصالح به في التصويت على القرار.

علماً بأن الداخليين مالفي الذكر لا يشتركون أو يساهمون في أي عمل من شأنه منافسة البنك أو المتاجرة في أحد الأنشطة التي يزاولها بغیر موافقة مسبقة من الجمعية العامة للبنك بدون مشاركتهم في التصويت في الجمعية العامة على هذا القرار.

جدول متابعة تعاملات الداخلين على أسهم الشركة

رصيد الأسهم في نهاية العام	الأسهم المباعة خلال العام بالتاريخ (نخصم)	الأسهم المشتراء خلال العام بالتاريخ (تضاف)	عدد الأسهم المملوكة أول العام	اسم العضو	مسلسل
لا يوجد					

سياسة لجنة المسؤولية الاجتماعية(CSR)

يتبني بنك الكويت الوطني - مصر سياسة للمسؤولية الاجتماعية تتماشى مع الاهداف الاستراتيجية لرؤية مصر 2030 واهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وترتکز على تعزيز مسامي الدولة المصرية في تنمية المحاور التالية: (1): التنمية الاقتصادية، (2): التنمية العمرانية للمناطق الأكثر احتياجاً، (3): التعليم والبحث العلمي، (4): توفير الرعاية صحية، (5): الدالة الاجتماعية، (5): الحفاظ على البيئة.

المبادرات التنموية لعام 2020:

قام بنك الكويت الوطني - مصر بالtribution بإجمالي مبلغ 33.7 مليون جم (ثلاثة وثلاثون مليون وسبعمائة ألف جنيه مصرى) تم توزيعها على المبادرات والمحاور التالية:

أ- مبادرات الخاصة بفيروس كورونا:

في عام 2020 وجه بنك الكويت الوطني - مصر مبادراته التنموية لدعم جهود الدولة المصرية في التصدي للتداعيات الاقتصادية لانتشار وباء فيروس كورونا والذي تسبب في إغلاق كلي لبعض القطاعات مثل الميادحة وتبني إجراءات احتوائية مما انعكس سلباً على نشاطات القطاعات أخرى.

ولقد ارتكزت مبادرات البنك الموجهة للتصدي لجائحة كورونا على محورين:

محور التصامن الاجتماعي				المبادرة
الهدف	المبلغ	الجهة		
دعم المتضررين من الوباء تحت مظلة إتحاد بنوك مصر	20 مليون جم (عشرون مليون جنيه مصرى)	صندوق تحيا مصر	دعم العمالة المؤقتة والاسر الأكثر احتياجًا في جميع أنحاء الجمهورية	احتياجاً في جميع أنحاء الجمهورية
- توفير الدعم العيني لأسر العمالة المؤقتة في قري محافظة سوهاج - شارك موظفي البنك بالعمل التطوعي من خلال توزيع صناديق النذاء مع جمعية الأورمان	1.08 مليون جم (مليون وثمانون ألف جنيه مصرى)	جمعية الأورمان	دعم العمالة المؤقتة والاسر الأكثر احتياجًا في الصعيد	احتياجاً في الصعيد

2- محور الرعاية الصحية

المبادرة	الجهة	المبلغ	الهدف
دعم القطاع الطبي في جميع انحاء الجمهورية	صندوق تحيا مصر	5 مليون جم (خمسة ملايين جنيه مصرى)	شراء مستلزمات الحماية الشخصية للأطقم الطبية

ب- مبادرات تنموية أخرى:

3- محور التنمية الاقتصادية والطاقة على البيئة

المبادرة	الجهة	المبلغ	الهدف
حياة كريمة	مؤسسة الطاقة الحيوية - وتحت مظلة وزارة البيئة ووزارة التضامن الاجتماعي	1.2 مليون جم (مليون ومائتان ألف جنيه مصرى)	إنشاء 60 وحدة بيوجاز منزلي لتحسين مستوى معيشة الامر الريفي بقرية بنى حسن بالمنيا

4- محور الرعاية الفنية

المبادرة	الجهة	المبلغ	الهدف
إنشاء مركز مجدى يعقوب العالمي للقلب بالقاهرة	مؤسسة مجدى يعقوب	3 مليون جم (ثلاثة ملايين جنيه مصرى)	استكمال المساهمة في إنشاء مركز مجدى يعقوب العالمي للقلب بالقاهرة هذا الصرح الذى سيصبح من أكبر صروح علاج وجراحة القلب والأوعية الدموية في الوطن العربي بالمجان.

5- محور التعليم والبحث العلمي

المبادرة	الجهة	المبلغ	الهدف
دعم التعليم والبحث العلمي	جامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا	2.03 مليون جم (مليونان وثلاثون ألف جنيه مصرى)	- استكمال دعم عدد 14 منحة دراسية للطلاب للمتفوقين علمياً الملتحقين بجامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا واحدة من أهم قلاع البحث العلمي بالدولة. - ويتذكر أن البنك يقوم بدعم هذه المنح منذ عام 2018 لمدة 5 سنوات.

6- محور النكال الاجتماعي

المبادرة	الجهة	المبلغ	الهدف
دعم الحالات الأكثر احتياجاً في القاهرة الكبرى	جمعية الأورمان	1.11 مليون جم (مليون ومائة ألف جنيه مصرى)	تقديم الدعم المادي لـ 590 حالة أكثر احتياجاً اقتصادياً في القاهرة الكبرى

<ul style="list-style-type: none"> - تخفيف حدة آثار برد الشتاء على الأسر الأولى بالرعاية في صعيد مصر من خلال توزيع بطاطين. - شارك موظفي البنك بالعمل التطوعي من خلال توزيع البطاطين مع دار الأورمان على الأسر الأكثر احتياجاً في محافظة سوهاج وأسيوط. 	500 الف جم (خمسماة ألف جنيه مصرى)	جمعية الأورمان	حملة ستر ودعا في الصعيد
-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------	----------------	-------------------------